# الاستشاريين

Al-Estesharеen

مجلة اقتصادية ربع سنوية، تصدر عن مركز المستشارين اليمنيين للخدمات المالية والمحاسبية والإدارية
A Quarterly Economic Mgazine Issued by the Yemeni Consultants Center for Financial, Accounting & Administrative Services

شراكة / معرفة / تطوير

العدد (4) 2025

## جائزة سفراء المحاسبة
## في نسختها الثالثة 2025

شخصية العدد

**الأستا/ سالم بن بريك** قائد
الإصلاحات المالية وصانع الأمل الجديد

## المحاسبون المحترفون في مجال الأعمال (PAIB).. قيادة التحول نحو الثقة والاستدامة

المستشار الرقمي
للحلول والاستشارات

www.yccfa.com

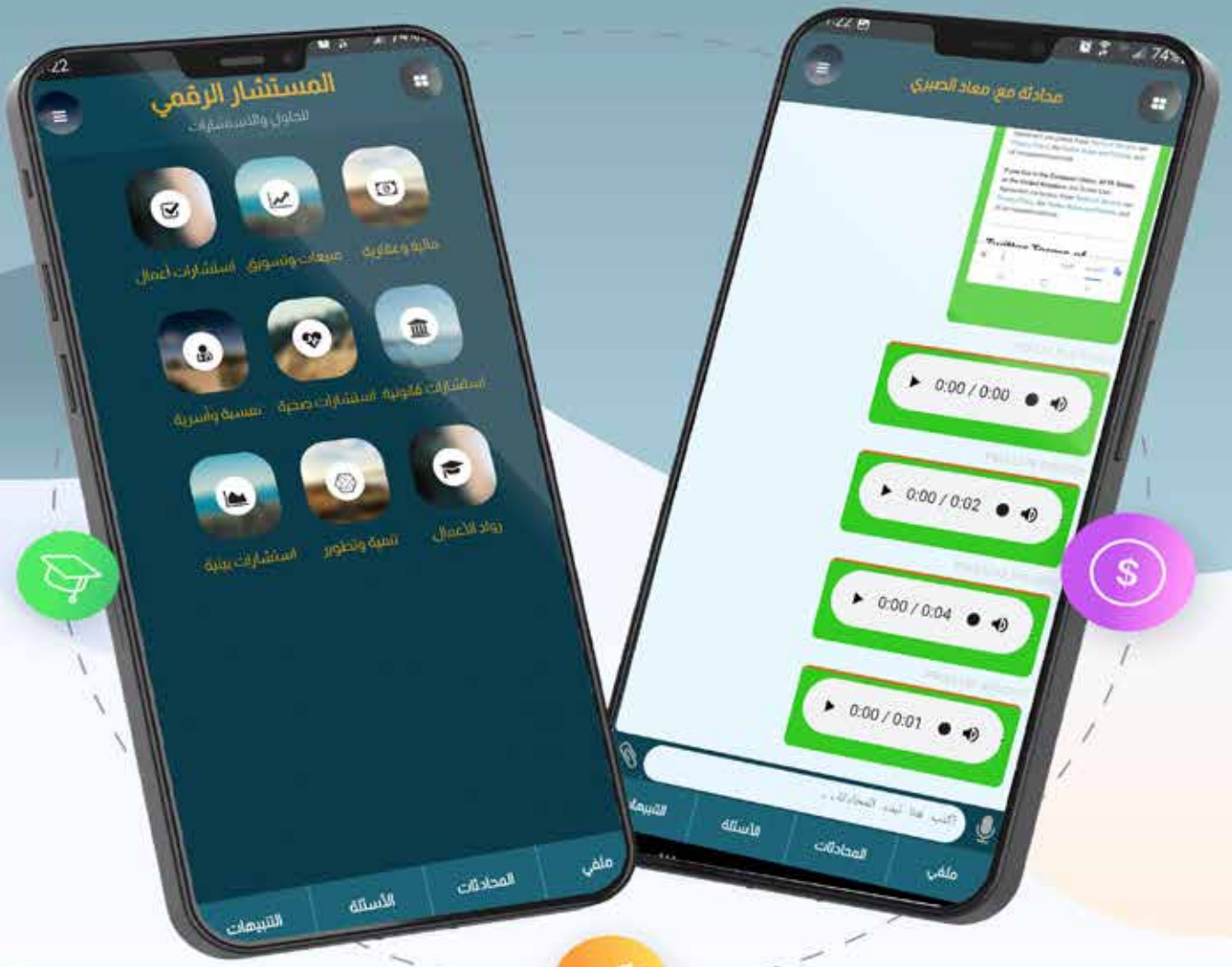


# المستشار الرقمي

## للحلول والاستشارات

**تطبيق يقدم خدمة الاستشارات الرقمية مع أمهر المستشارين أونلاين**

## كلمة أولى

# عبر التغيير.. نبني القيمة

**معاذ عبدالواحد محمد الصبري**
صاحب الامتياز

**يسعدنا أن نلتقي بكم مرة أخرى بين طيات العدد الرابع من مجلتكم (الاستشاريين)، حاملين معه أطيافًا من الفكر الثاقب والخبرة العميقة، ونفائس من المعرفة، التي نستخلصها من واقع الميدان، ونصوغها على صفحات هذا العمل، الذي نأمل أن يكون منبرًا، يثري الحوار، ويرتقي بمهنية الاستشارة.**

لقد حمل الربع الأخير من هذا العام تحولات جذرية في المشهد الاقتصادي العالمي والمحلي؛ إذ أصبحت رياح التغيير، هي القوة الوحيدة الثابتة، وفي خضم هذا التحول، يبرز دور المستشار ليس بوصفه مراقبًا أو ناقلًا للأحداث فحسب؛ بل لكونه مهندسًا للتغيير وقائدًا للتحول، يسهم في تشكيل المستقبل بدلًا من الانتظار لمواجهة تبعاته، لقد خصصنا هذا العدد لاستكشاف هذا الدور المحوري تحت شعار: (عبر التغيير... نبني القيمة).

يحمل هذا العدد بين طياته ملفات ثرية، تعكس حجم التحديات، التي يواجهها الاقتصاد الوطني، ويقدم مقاربات مهنية، تسعى إلى تقديم الحلول، لا الاكتفاء بتشخيص المشكلات، وكذلك نؤكد في هذا الإصدار التزامنا بالشفافية الفكرية والمهنية، وإيماننا بأن بناء الثقة، هو الأساس لأي نهضة حقيقية.

زملائي المستشارين، قادة الفكر، رواد الأعمال؛ إننا نعيش في زمن تتقادم فيه المعرفة بسرعة الضوء، ولكن تبقى الحكمة في تطبيقها هي جوهر تميزنا، إن بناء القيمة اليوم هو عملية مستمرة من التعلم والتكيف والإبداع؛ فهلموا معًا نستشرف الآتي، ونفكك تعقيدات الحاضر، ونبني جسورًا من الحلول، التي لا تتوقف عند حدود المشكلة؛ بل تمتد إلى آفاق من الإمكانات غير المحدودة.

إن هذه الموضوعات تعكس التغيرات المتسارعة، التي يشهدها عالم الأعمال، والتحديات، التي تواجهها الشركات والمؤسسات، نحن اليوم على ثقة بأن المقالات، التي ستجدونها في هذا العدد، ستوفر لكم رؤًى قيمة، تساعدكم على مواكبة هذه التطورات، واتخاذ القرارات الصحيحة، نأمل أن تستمتعوا بقراءة هذا العدد، وأن تجدوا فيه الإلهام والأفكار ، التي نأمل أن تساعدكم على الابتكار والتطوير.

ندعوكم للانضمام إلى رحلتنا الماتعة، واستكشاف مجلتنا، والاستفادة من المعرفة والخبرة، التي ستقدمها. ولا يفوتنا أن نقول لكم: إذا كان لديكم أي اقتراحات أو آراء أو موضوعات تودون مناقشتها، فلا تترددوا في التواصل معنا، نحن نرحب بإسهاماتكم ونتطلع دومًا إلى سماع رؤيتكم، نرحب بكم مشاركين في مجلتنا لتحسين هذه المجلة، وجعلها أكثر قيمة وفائدة.

**فلنكن معًا في رحلة البحث عن المعرفة والتنمية الذاتية والنجاح.**

**وفي الختام، نسأل الله التوفيق والسداد لنا ولكم،،،**

# الاستشاريين
Al-Estesharеen

مركز المستشارين اليمنيين
للخدمات المالية والمحاسبية والإدارية
Yemeni Consultants Center
For Financial, Accounting & Administrative Services

مجلة اقتصادية ربع سنوية، تصدر عن مركز المستشارين اليمنيين للخدمات المالية والمحاسبية والإدارية
A Quarterly Economic Mgazine Issued by the Yemeni Consultants Center for Financial, Accounting & Administrative Services

شراكة / معرفة / تطوير  العدد (4) 2025

صاحب الامتياز
**معاذ عبدالواحد محمد الصبري**

رئيس التحرير
**عبدالسميع عبدالوهاب محمد صالح**

مدير التحرير
**عبدالسلام الجلال**

عضو هيئة التحرير
**محمد الشدادي**

المصحح اللغوي
**نبيل أحمد حسن الوجيه**

العلاقات عامة والتسويق
**محمد علي جازع سالم**

مدير وحدة الدعم التقني
**فواز هزاع حسن سنان الكامل**

الإخراج الفني والتنفيذ
**سلطان الصالحي**

**المشاركات والمقالات التي تتضمنها المجلة تعبر عن رأي كاتبها وهي ملكية فكرية له**



www.yccfa.com
yccfa@gmail.com



إستراتيجيات مُحكمة للإغلاق المالي السريع لنهاية العام

اعتبارات قانونية للتخفيف من المخاطر في تنفيذ الذكاء الاصطناعي

الإصلاحات الاقتصادية بين التفاؤل الشعبي والشكوك المجتمعية

فوارق صرف العملات في اليمن.. التحديات والحلول

نصائح أمن سيبرانية للمسؤولين الماليين

المحاسب في عصر التحول الرقمي من مسك الدفاتر إلى صناعة القرار

مجلة (الاستشاريين) مجلة اقتصادية ربع سنوية، تصدر عن مركز المستشارين اليمنيين للخدمات المالية والمحاسبية والإدارية، وتهتم بمجال الاستشارات، حيث تقدم معلومات ومقالات متخصصة في مجالات متنوعة مثل الاستشارات الأكاديمية، الاستشارات العملية، الاستشارات القانونية، وغيرها.

تهدف المجلة إلى توفير المعرفة والمعلومات القيمة للقراء والمهتمين بمجال الاستشارات، وتعزيز التواصل والتعاون بين المستشارين والمهنيين في هذا المجال. تتضمن المجلة أيضًا مراجعات للمؤتمرات والمناسبات الخاصة بالاستشارات، وتسلط الضوء على أحدث التطورات والابتكارات في مجال الاستشارات.

## رؤية المجلة

**أن تكون المصدر الرئيسي والموثوق للمعلومات والمشورة في مجالات متنوعة، وأن تساهم في تحسين حياة الناس ومساعدتهم على اتخاذ قرارات مدروسة وصائبة.**

## رسالة مجلة الاستشاريين

توفير محتوى ذو جودة عالية وموثوقية، يستند إلى الخبرة والخبرات المتخصصة في مختلف المجالات. نحن نسعى لتوفير المعلومات والنصائح العملية والحلول التي تساعد الأفراد والمجتمعات على تحقيق أهدافهم وتحسين جودة حياتهم.

نؤمن بأهمية الشفافية والأخلاق في تقديم المعلومات والمشورة. نحن نسعى لتقديم المعلومات بطريقة سهلة الفهم ومبسطة، ونهدف إلى تمكين الأفراد لاتخاذ قرارات مستنيرة ومواجهة التحديات بثقة ونجاح.

# الأستاذ/ سالم بن بريك قائد الإصلاحات المالية وصانع الأمل الجديد

على مدى ثلاثة عقود، تدرّج الأستاذ/ سالم صالح بن بريك في السلم الحكومي، مسجّلاً نجاحات بارزة في مختلف المناصب التي تقلّدها- بدءًا من مصلحة الجمارك مرورًا بـ وزارة المالية، وصولًا إلى رئاسة الحكومة في مايو 2025.

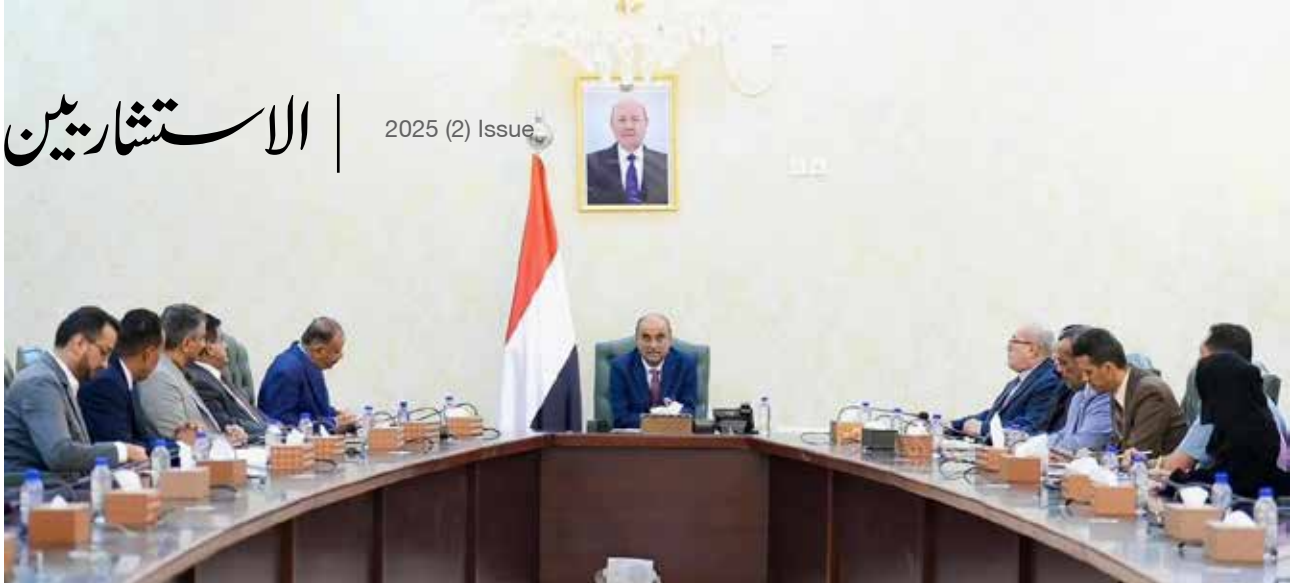

وخلال الأشهر الأولى من قيادته للحكومة، أعاد الرجل الأمل المفقود لليمنيين، وأحيا ثقة الخارج بقدرة اليمن على النهوض مجددًا بعد عقدٍ كان الأسوأ في تاريخه الحديث.

يمتاز بن بريك بخبرة مالية وإدارية واسعة، وبـ استقلاليته الكاملة عن أي التزامات حزبية أو اصطفافات سياسية داخلية أو إقليمية، فضلًا عن علاقاته المتوازنة مع المؤسسات المالية الدولية والمانحين، الذين أشادوا مرارًا بأدائه خلال فترة توليه وزارة المالية.

ويكفي أن نشير إلى تقرير صندوق النقد الدولي الأخير الذي أعاد نشاطه في اليمن بعد توقف دام أحد عشر عامًا، مشيدًا بنجاحاته وإصلاحاته الهيكلية في المالية العامة.

ينحدر بن بريك من محافظة حضرموت، ويُوصف بأنه عرّاب الإصلاحات المالية في اليمن، إذ جمع بين النزاهة الصارمة والالتزام بالقانون، وكان مثالًا للمسؤول الذي يرفض الخضوع للضغوط، ويخوض معارك "كسر عظم" ضد الفساد وهدر المال العام، ساعيًا إلى توحيد الإيرادات وربطها بالبنك المركزي.

ومن الإنصاف القول إن بن بريك هو أول رئيس وزراء لا يكتفي بوقف انهيار العملة المحلية، بل يحقق تعافيًا حقيقيًا انعكس أثره على الأسعار والمعيشة والخدمات. كما يُحسب له دوره البارز في إعادة تفعيل وزارة المالية ومؤسساتها من عدن بعد حرب 2015، وإشرافه على إعداد أول موازنة عامة للدولة أقرها البرلمان عام 2019، فضلًا عن توجيهه بإعداد موازنة 2026 في خطوة تُعيد الانتظام المالي للدولة.

نجح كذلك في توطين مرتبات موظفي الدولة وربطها بالبنوك المعتمدة، وفق اشتراطات الدعم السعودي للموازنة العامة، ما وفّر على خزينة الدولة شبه الخاوية مليارات الريالات، وضمن استمرار الوفاء بالالتزامات المالية في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

## أبرز إنجازات الحكومة خلال الأشهر الأربعة الأولى

- الشروع في إعداد موازنة 2026 لأول مرة منذ ست سنوات.
- تعافي العملة المحلية بنسبة 40% وحصر التعامل بها في السوق الداخلي.
- استقرار نسبي في الخدمات العامة وتفعيل الرقابة وخفض الأسعار.
- استعادة الحضور المالي دوليًا واستئناف نشاط صندوق النقد الدولي بعد 11 عامًا.
- اعتماد رسوم مخفّضة للجامعات والخدمات الصحية بالعملة المحلية.
- إيقاف هدر أموال الصناديق والمؤسسات الإيرادية وتصحيح أوضاعها المالية.
- استئناف الرحلات الجوية التجارية ومنح تصاريح جديدة مع اعتماد أسعار النقل الخارجي بالعملة المحلية.
- رفع قدرة محطة كهرباء بتورمسيلة إلى 500 ميجاوات.
- توقيع اتفاقية لإنشاء محطة "عربسات" ونقل التحكم بالاتصالات إلى عدن.
- نقل الصندوق الاجتماعي للتنمية وتمويله دوليًا إلى عدن.
- دعوة الشركات الفرنسية والمصرية للاستثمار في اليمن.

## ختاماً

يثبت الأستاذ/ سالم بن بريك أن الإصلاح المالي ليس مجرد أرقام وموازنات، بل رؤية ومسؤولية وطنية قوامها النزاهة والالتزام. لقد نجح في أن يكون صوت الدولة العاقل وسط العاصفة، ورمزًا لمسارٍ جديد يعيد لليمنيين ثقتهم في الدولة وقدرتها على التعافي.

# إستراتيجيات مُحكمة للإغلاق المالي السريع لنهاية العام دليل عملي للمؤسسات اليمنية

**مع اقتراب نهاية العام، تدخل الفرق المالية والمحاسبية في اليمن مرحلة حرجة تتمثل في إجراءات الإغلاق السنوي، يمكن أن تشكل التحديات المحلية، مثل: تعقيدات البيئة التشريعية المتغيرة، وضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض المؤسسات، وعقبات إضافية؛ إلا أن تبني إستراتيجيات العمل السابق، والاستفادة من الأدوات التكنولوجية الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، يمكن أن يقلل كثيراً من وقت الدورة المحاسبية وأحمال العمل؛ وهو ما يضمن إغلاقًا سلسًا وفعالًا.**

إعـداد: هيئة التحرير

## الوضع العالمي والفرصة للمؤسسات اليمنية

تُظهر البيانات العالمية (APQC) أن أسرع المؤسسات أداءً (أعلى 25%) تُنجز إغلاقها السنوي في 10 أيام فأقل، في حين تستغرق المؤسسات الأبطأ (أدنى 75%) 35 يومًا فأكثر. وعلى الرغم من أن متوسط وقت الإغلاق عالميًّا فقد يكون تحديًا لبعض المؤسسات اليمنية بسبب ظروفها الخاصة، فإن تبني الممارسات الحديثة يوفر فرصة ذهبية لتسريع العمليات وتحسين الدقة والكفاءة، والمنافسة على وجه أفضل.

هناك خمس إستراتيجيات فعالة لإغلاق أسرع في اليمن:

### 1. وضع خطة عمل استباقية (خطة اللعبة)

- ضع خطة سابقة مفصلة وواضحة لعملية الإغلاق السنوي.
- حدد مواعيد نهائية صارمة لإنجاز المهام، مثل إقفال الدفاتر

الفرعية: (المبيعات، والمشتريات، والمخزون) والتسويات.

• عيّن مسؤوليات محددة لكل فرد في الفريق مع ضمان التواصل الواضح، خاصةً في المؤسسات الكبيرة، أو التي لها فروع متعددة في المحافظات اليمنية المختلفة.

### 2. تعزيز التعاون الداخلي والخارجي

• إشراك جميع الإدارات المعنية: (المبيعات، والمشتريات، والموارد البشرية، والرواتب، والتوزيع) في عملية الإغلاق منذ البداية.

• العمل بموثوقية مع الفروع أو الشركات التابعة -إن وجدت-؛ لضمان تسوية ومعالجة المعاملات الداخلية بين الفروع في وقت مبكر، وتجنب الاختناقات في اللحظة الأخيرة.

### 3. الاعتماد على قوائم المراجعة

• طوّر قائمة مراجعة شاملة تغطي جميع أنشطة ما قبل الإغلاق وفي أثنائه وبعده.

• ينبغي أن تكون هذه القائمة متاحة للجميع ومفهومة من المعنيين كافة، بمن فيهم العاملون في الفروع المختلفة.

• يضمن وجود قائمة مراجعة موحدة عدم إغفال أي خطوة وزيادة الشفافية والكفاءة.

### 4. إجراء التسويات والمطابقات المنتظمة شهريًا

• عدم تأجيل تسوية الحسابات المهمة، مثل: ( المصروفات المستحقة، والإيرادات المؤجلة، والحسابات المدينة والدائنة) إلى نهاية العام.

• إجراء المطابقات الشهرية يقلل كثيرًا من العبء والوقت المستغرق في نهاية السنة المالية ويسمح باكتشاف الأخطاء ومعالجتها فورًا.

• الاستفادة من أي أدوات محاسبية متاحة لأتمتة عمليات المطابقة بقدر الإمكان، مع الالتزام بمتطلبات التدقيق والموثوقية.

### 5. البحث عن التحسين والتكيف مع البيئة اليمنية

• تقييم الإمكانيات الكاملة لنظام المحاسبة أو تخطيط الموارد (ERP) إذا كان متاحًا، والبحث عن وحدات أو أدوات جديدة يمكنها أتمتة المهام المتكررة.

• تخصيصًا للسياق اليمني: مراجعة أي تغييرات في القوانين واللوائح المحلية اليمنية (ضريبية، وتجارية، ومحاسبية) سابقًا وبوقت كاف، والتغييرات التنظيمية المفاجئة هي أحد أكبر مسببات التأخير في الإغلاق.

• توقع أي انحرافات غير عادية في الأداء أو معاملات غير اعتيادية، قد تتطلب جهدًا إضافيًا لمعالجتها وتسويتها.

> **إجراء المطابقات الشهرية يقلل كثيرًا من العبء والوقت المستغرق في نهاية السنة المالية ويسمح باكتشاف الأخطاء ومعالجتها فورًا**

### التطلع إلى الأمام

لا ينبغي أن يكون إغلاق نهاية العام سباقًا ضد الوقت بالتخطيط الاستباقي، والتعاون، والأهم من ذلك، الاستفادة من الأدوات التكنولوجية المتاحة (حتى لو كانت أساسية) وتكييفها مع البيئة اليمنية، يمكن للمؤسسات في اليمن تحويل عملية الإغلاق من عبء ثقيل إلى عملية إستراتيجية منظمة تضيف قيمة وتوفر رؤى واضحة لصنع القرار في العام الجديد.

# فوارق صرف العملات في اليمن.. التحديات والحلول

**في ظـل الظـروف الاقتصاديـة المعقـدة التـي يشهدها اليمـن، وتزايـد التحديـات الناجمـة عـن تقلبـات أسـعار صرف العمـلات الأجنبيـة، نظـم مركـز المستشـارين اليمنيـين، بالشراكـة مـع جامعة العلـوم والتكنولوجيـا - كلية العلـوم الإداريـة والإنسـانية (قسـم المحاسـبة)، ورشـة علميـة متخصصـة بعنـوان: (فـوارق صرف العمـلات في اليمـن: التحديـات والحلـول).**

اسـتهدفت الورشـة تسـليط الضـوء عـلى الانعكاسـات الاقتصاديـة والمحاسـبية لفـوارق أسـعار الـصرف عـلى القطاعـات الماليـة والتجاريـة والصناعيـة، والسـعي إلى تقديـم مقترحـات عمليـة لمعالجتهـا عـلى وفـق منهجيـات علميـة ومعايـير مهنيـة رصينـة.

ناقشـت الورشـة العلميـة التـي عقـدت في جامعـة العلـوم والتكنولوجيـا - عـدن، بالشراكـة مـع مركـز المستشـارين اليمنيـين، قضيـة فـوارق أسـعار صرف العمـلات في اليمـن بوصفهـا مـن أبـرز التحديـات الاقتصاديـة والمحاسـبية الراهنـة، شـارك في الورشـة (70) خبـيرًا وأكاديميًّـا مـن داخل اليمـن وخارجـه؛ فقـد جـرى تشـخيص آثـار هـذه الظاهـرة عـلى القطاعـات الماليـة والتجاريـة والصناعيـة، ومناقشـة الآليـات المحاسـبية والماليـة الكفيلـة بالتقليـل مـن مخاطرهـا.

خلصـت المناقشـات إلى جملـة مـن التوصيـات الموجهـة للبنـوك وشركات الصرافـة والتأمـين، وكذلـك للـشركات التجاريـة والصناعيـة، إضافـة إلى توصيـات عامـة للمنشـآت الماليـة، أبرزهـا: الالتـزام بالمعايـير الدولية (IAS 21)، وإنشـاء وحـدات متخصصـة لإدارة مخاطـر الـصرف، واعتـماد أنظمـة ماليـة متطـورة، تعزيـز الشـفافية والإفصـاح، وتفعيـل الـدور الرقـابي للبنـك المركـزي اليمنـي.

تؤكد هذه النتائج أن الاستجابة لمشكلة فروق أسعار الصرف تتطلب تنسيقًا مؤسسيًّا شاملًا، وتطويرًا مستمرًّا للبنية المالية والمحاسبية، بما يسهم في استقرار بيئة الأعمال ودعم الاقتصاد الوطني.

شهدت الجلسات مناقشات معمقة، اتسمت بالجدية والموضوعية، وأثمرت عن صياغة مجموعة من التوصيات، التي تعكس توافقًا علميًّا ومهنيًّا بشأن أبرز سبل المعالجة الممكنة.

### أولًا: في القطاع المصرفي والمالي: (البنوك، وشركات الصرافة، والتأمين):

1. الالتزام بالإقفال اليومي وترحيل فروق العملة، مع التقييم المستمر للمراكز المالية.
2. تخصيص احتياطي طوارئ لمواجهة الصدمات الناتجة عن تقلبات سعر الصرف.
3. تبني أنظمة مالية حديثة قادرة على إدارة فروق الصرف بكفاءة عالية.
4. الالتزام بالمعايير الدولية، وخاصة المعيار المحاسبي الدولي (IAS 21).
5. إنشاء وحدات متخصصة لإدارة مخاطر الصرف، وتطبيق سياسات صارمة لإدارة المراكز المكشوفة.
6. تفعيل رقابة البنك المركزي وإشرافه، مع الدعوة إلى إنشاء مجلس نقدي مستقل يضمن الشفافية في السياسة النقدية.
7. تعزيز الحوكمة الداخلية وآليات الرقابة في المؤسسات المالية.

### ثانيًا: في الشركات التجارية والصناعية:

1. تحديث أسعار الصرف يوميًّا واعتماد التسعير الفوري للمنتجات والخدمات.
2. إجراء الإقفال الشهري لفروق الصرف، وتسجيل العمليات المحاسبية على وفق سعر الصرف بتاريخ حدوثها.
3. دراسة جدوى اعتماد عملة أجنبية قوية بوصفها عملة وظيفية لتقليل أثر تقلبات الريال اليمني.
4. تطبيق سياسات مالية قائمة على الاستمرارية والاستدامة، وترشيد النفقات التشغيلية.
5. الاستثمار في أنظمة مالية متقدمة تدعم التعددية في العملات وتحديث الأسعار آليًّا.
6. التقييم الدوري لفعالية السياسات المحاسبية المطبقة.

**"قضية فروق أسعار صرف العملات في اليمن تمثل تحديًا جوهريًّا يتطلب استجابة متكاملة من جميع الأطراف المعنية، من بنوك وشركات ومؤسسات رقابية**

### ثالثًا: توصيات عامة:

1. الاستثمار في تدريب الكوادر المالية والإدارية على إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف.
2. تعزيز الإفصاح المالي عن السياسات المحاسبية والاحتياطيات المتعلقة بمخاطر الصرف.
3. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، ومنها: تجربة إنشاء مجالس نقدية مستقلة.
4. توسيع دور المراجعة الخارجية والخبراء الماليين في مراجعة السياسات والامتثال للمعايير الدولية.
5. التنسيق المستمر مع البنك المركزي اليمني والجهات الرقابية، لضمان وحدة وتكامل السياسات النقدية والمالية.

### خاتمة

خلصت الورشة إلى أن قضية فروق أسعار صرف العملات في اليمن تمثل تحديًا جوهريًّا يتطلب استجابة متكاملة من جميع الأطراف المعنية، من بنوك وشركات ومؤسسات رقابية، وأكدت أن تطبيق التوصيات المقترحة من شأنه أن يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والمحاسبي، والحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات الصرف، بما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني وبيئة الأعمال.

# المحاسبون المحترفون في مجال الأعمال (PAIB).. قيادة التحول نحو الثقة والاستدامة

بقلم: سانجاي روغاني

**في زمـن تتسـارع فيـه التحـولات الجيوسيًاسـية والتكنولوجيـة والاقتصاديـة، وفي عـالم يتسـم بالتقلـب والتعقيـد، وتزايـد انعـدام الثقـة، لم تكـن الحاجـة إلى قيـادة جريئـة وأخلاقيـة واسـتشرافية أكـثر إلحاحًـا مـن أي وقـت مـضى.**

وعـلى الرغـم مـن أن مهنـة المحاسـبة تـؤدي دورًا محوريًّـا في الأعـمال والخدمـات العامـة والأنظمـة الماليـة، فهـي غالبًـا مـا تكـون غـير ممولـة التمويـل الـكافي، ويُسـاء فهمهـا، وتواجـه تحديـات كبـيرة في أنمـوذج عملهـا، ومـع تحـول عـالم الأعـمال نحـو الابتـكار والاسـتدامة، يجـب عـلى المهنـة إعـادة تعريـف هويتهـا لتصبـح **محفـزًا للثقـة** والقيمـة المسـتدامة.

هـذا التوجـه كان محـور النقـاش في الاجتـماع الأخـير للمجموعـة الاستشـارية للمحاسـبين المهنيـين في قطـاع الأعـمال (PAIB) التابعـة للاتحـاد الـدولي للمحاسـبين (IFAC)، الـذي اسـتضافه المعهـد الياباني للمحاسـبين القانونيـين المعتمديـن (JICPA) في طوكيـو.

شـارك في الاجتـماع خـبراء مـن مختلـف القـارات، ليطرحـوا رؤيـة مشـتركة بشـأن مسـتقبل المهنـة وأدوارهـا المتجـددة.

في ظـل نظـام عالمـي جديـد يتميـز بالتوتـرات الجيوسياسـية، والتطـورات التكنولوجيـة المتسـارعة،

وضغوط الاستدامة، تواجه الشركات تعقيدات غير مسبوقة. وقد قدم كبير الاقتصاديين في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، جوناثان آشورث، نظرة عامة على الاقتصاد العالمي، متوقعًا نموًّا حذرًا لعام 2025.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر الإقليمية حول القضايا العالمية، فمهنة المحاسبة تظل حلقة وصل حيوية، يجب على المحاسبين توجيه المؤسسات في مدة عدم اليقين من خلال الاستشراف الإستراتيجي، وتخطيط السيناريوهات، والقدرة على التكيف مع الديناميكيات العالمية.

## أربع أولويات إستراتيجية للمهنة

لضمان بقاء المحاسبين في طليعة التحول التجاري، برزت أربعة موضوعات رئيسة في الاجتماع:

### 1. إعادة صياغة الهوية والقيمة:

يجب تغيير النظرة القديمة للمحاسبين بوصفهم مجرد موظفين مكلفين بالامتثال، وإعادة تموضعهم بوصفهم شركاء إستراتيجيين للأعمال، يتطلب ذلك تحديث صورة المهنة واللغة المستخدمة، واستخدام مصطلحات مثل: «مدير القيمة» بدلًا من «مدير مالي»؛ فالمحاسب أصبح شريكًا إستراتيجيًّا في اتخاذ القرار، وقائدًا للتغيير، وصانعًا للقيمة, يجب تسويق المحاسبة كنقطة انطلاق لمسارات وظيفية في مجال ريادة الأعمال، والاستدامة، والقيادة.

تتجه المهنة نحو عقلية تركز على الأداء بدلًا من الامتثال، وذلك من الآتي:

• تعزيز إدارة المخاطر وثقافتها: في بيئة الأعمال المتقلبة، تُعدُّ ثقافة المخاطر القوية أمرًا حيويًّا، يجب على المحاسبين تجاوز التقييمات الثابتة للمخاطر نحو نهج أكثر ديناميكية، يُمكّن الموظفين من فهم المخاطر والاستجابة لها في الوقت الفعلي.

• دمج التفكير المتكامل: مع تزايد أهمية تقارير الاستدامة، يجب على الشركات تجنب التعامل معها بوصفها متطلبات للامتثال فقط، ويُعد التفكير المتكامل ضروريًا لربط مخاطر وفرص الاستدامة بالقيمة طويلة الأجل للشركة، تُعد اليابان مثالًا بارزًا على ذلك، فهي تدمج الحوكمة المتكاملة وإعداد التقارير لدفع النمو المستدام.

• المطلوب إعادة تموضع شامل للمهنة، يدمج الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات وخلق القيمة.

• التجربة اليابانية في تبني التقارير المتكاملة تقدم أنموذجًا بارزًا لكيفية تعزيز الثقة وتحقيق قيمة طويلة الأجل.

### 2. الذكاء الاصطناعي: من أداة مساعدة إلى قيادة استباقية:

يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل آلية عمل الشركات، ويجب على المحاسبين أن يكونوا في طليعة هذا التحول، لا مجرد متابعين.

ويُمثل الذكاء الاصطناعي تحولًا جذريًّا في الأدوار، ويجب أن يتقن المحاسبون التعامل معه لتحسين القرارات، وإحداث التأثير، وبناء الثقة، الخطر الحقيقي لا يكمن في الذكاء الاصطناعي بحد ذاته؛ بل في الفجوة بين المحاسبين الذين يتعاملون معه، والذين لا يتعاملون معه، يجب أن توفر المهنة الدعم العملي والتدريب للمحاسبين لمواكبة هذه التقنيات.

## دراسة حالة: فوجيتسو- تمكين الابتكار

**يوضح نهج فوجيتسو كيف يمكن للقطاع المالي أن يكون محركًا لمرونة المؤسسة والتحول الرقمي، ويهدف فريقها المالي إلى أن يكون خبيرًا في خلق القيمة من الآتي:**

• مركز خبرة (CoE): يدمج المحاسبة والضرائب والخزانة لتعزيز الحوكمة وتقديم دعم متخصص.

• التخطيط والتحليل المالي القائم على البيانات: يعتمد على البيانات الموحدة والرؤى الاستشرافية لتحسين عملية اتخاذ القرار.

• التميز التشغيلي: توحيد العمليات وتحسينها باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لزيادة الكفاءة والأتمتة.

• الذكاء الاصطناعي يغيّر بالفعل طبيعة الأعمال والتمويل. دور المحاسب اليوم ليس انتظار التغيير بل تصميمه.

• الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعزز الحكم المهني ولا يستبدل به.

### 3. تبني نماذج حديثة لجذب وتنمية المواهب:

يبحث جيل الشباب عن وظائف هادفة ومرنة ومبتكرة؛ لمواكبة هذا الاتجاه، يجب على المهنة أن تكون أكثر مرونة وتنوعًا. قدمت مجموعة PAIB الاستشارية اقتراحات لزيادة إمكانية الوصول إلى المهنة، بما في ذلك:

• الشهادات الصغيرة والمسارات المعيارية: تسمح للأفراد ببناء شهاداتهم تدريجيًّا.

• منهج دراسي مرن ومصمم

خصيصًا: يتيح للطلاب التخصص في مجالات، مثل: الاستدامة أو الاستشارات.

• **التدريب العملي وريادة الأعمال:** بناء الخبرة العملية في عمليات الأعمال، وأدوات الذكاء الاصطناعي.

• **التنقل العالمي والاعتراف المتبادل:** تعزيز مصداقية المحاسبين عبر الحدود.

• **الحفاظ على القيم الأساسية:** تأكيد الأخلاقيات والنزاهة والمهارات التقنية والتحليلية الأساسية، حتى مع تبني نماذج حديثة.

• وقد برزت أدوار المحاسبين بوضوح في دعم الشركات خلال رحلات الطرح العام الأولي في اليابان والهند والولايات المتحدة؛ وذلك أبرز أهميتهم في بناء الثقة والحوكمة.

### 4. توسيع قاعدة العضوية والتأثير

تعوق العوائق الهيكلية والقانونية نمو عضوية المحاسبين في قطاع الأعمال، يجب أن يكون توسيع العضوية أولوية إستراتيجية. لا يقتصر الأمر على زيادة العدد فحسب؛ بل يشمل أيضًا تأهيل المحاسبين لأدوار جديدة ومتطورة. يجب على المهنة أن تتوسع في حجمها وتأثيرها.

لا تزال الأنظمة التقليدية تحد من مشاركة المحاسبين في قطاع الأعمال، المطلوب هو إصلاحات هيكلية تسمح بتوسيع العضوية وزيادة التأثير.

### دراسة حالة: توسيع دور المحاسبين القانونيين في اليابان:

تواجه جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في اليابان (JICPA) تحديات ديموغرافية وقانونية؛ وعلى الرغم أن قانونها لا يغطي الأدوار المهنية للمحاسبين في قطاع الأعمال؛ فالجمعية تدرس بجدية كيفية إعادة تعريف الكفاءات المهنية لتشمل التكنولوجيا والاستدامة والتواصل؛ بهدف إعادة صياغة مفهوم المهنة بشأن الثقة والتأثير المجتمعي.

وفي فرنسا، يجري الدفع نحو اعتراف أكبر بالمحاسبين في قطاع الأعمال عبر برامج تطوير مهني مخصصة.

**"مستقبل المحاسبة يتطلب شجاعة في تبني تغيير جذري لا إصلاح تدريجي، المهنة مدعوة لأن تصبح ديناميكية، عالية التأثير، ومتجذرة في الأخلاقيات، ومتقدمة في التكنولوجيا**

### الطريق إلى الأمام:

يجب أن تكون المهنة جريئة وتتبنى التغيير التحويلي بدلًا من التغيير التدريجي، هذا يعني توسيع قاعدة المحاسبين، وإعادة صياغة مكانتهم القيادية، وتقديم مهنة ديناميكية للجيل القادم، تتطلب هذه الرحلة تعاونًا وثيقًا بين الشركات، والحكومات، وواضعي المعايير، والمؤسسات التعليمية؛ لضمان أن تبقى مهنة المحاسبة ذات صلة، ومؤثرة، ومحركًا للتقدم في عالمنا المتغير باستمرار.

إن مستقبل المحاسبة يتطلب شجاعة في تبني تغيير جذري لا إصلاح تدريجي، المهنة مدعوة لأن تصبح ديناميكية، عالية التأثير، ومتجذرة في الأخلاقيات، ومتقدمة في التكنولوجيا.

في الحقيقة تحقيق ذلك يستدعي شراكة متكاملة بين الشركات، والهيئات المهنية، والحكومات، ومقدمي التعليم. أما المجموعة الاستشارية لـ PAIB، فهي ملتزمة بمواصلة قيادة هذه الأجندة الطموحة، لضمان أن يبقى المحاسبون في قلب الثقة والأداء والاستدامة.

### خلاصة:

المحاسبون المحترفون في مجال الأعمال أمام فرصة تاريخية لإعادة تعريف أدوارهم، ليس فقط بوصفهم مختصين بالأرقام؛ بل كقادة للتغيير وبُناة للمستقبل.

# جائزة سفراء المحاسبة

## الدورة الثالثة 2025

نظرًا لأن الجائزة أخذت على عاتقها مبدأ الشفافية والنزاهة في كل أعمالها بوصفها نوعًا من الحوكمة المقّننة، التي تهدف لرفع مستوى أداء المحاسبين والمؤسسات الأنظمة المحاسبية والارتقاء بخدماتها على نحو مميز يخلق على المدى البعيد اكتفاءً ذاتيًا، ومن ثم في الارتقاء بجودة وفعالية واستدامة برامج الأنظمة المحاسبية، التي هي محور اهتمام الجائزة؛ لذ كان لا بدً من وجود دليل عملي يكون بمنزلة مرشد مهني لكل من يرغب الترشيح للجائزة في اليمن.

وسنستعين ببنود هذا الدليل بكثير من الجهات ذات العلاقة بعمل الجائزة ومن لديها خبرة في هذا المجال على المستوى المحلي والدولي؛ بل هو مساعدة لكل من يرغب التقدم والترشح لجائزة سفراء المحاسبة من حيث التعرف إلى ماهية الجائزة وطرائق التقدم والترشح لها خطوة خطوة، وهو ما يسُهِّل في ترشُّح سهل وانسيابي، وكل هذا الأمر بالتأكيد سوف يساعد أي منشأة في تطوير مبادئها وهيكلتها الإدارية وخططها الإستراتيجية الملائمة مع مرور الوقت، وهو الأمر الذي سيقود تلك المنشآت بوصفها مؤسسات اجتماعية فاعلة ومستدامة في العمل الاجتماعي لمواكبة تطورات العصر.

كل ما نتمناه أن يستفاد من هذا الدليل بالاطلاع عليه تفصيليًا من موقع مركز المستشارين اليمنيين الإلكتروني www.yccfa.com .

## جائزة سفراء المحاسبة

هي جائزة تمنح للأفراد أو المؤسسات، التي تظهر تفوقًا في مجال المحاسبة، وتؤدي دورًا مهمًّا في تعزيز هذا المجال وتطويره، وتهدف الجائزة إلى تكريم الإنجازات المتميزة في مجال المحاسبة، بما في ذلك التفوق الأكاديمي والابتكار والقيادة والتأثير الإيجابي في المجتمع؛ ولكن -عمومًا- تعدُّ هذه الجائزة شرفًا كبيرًا وتعكس الاعتراف بالإسهامات المتميزة في مجال المحاسبة.

## رؤية جائزة سفراء المحاسبة

أن تكون المحاسبة مهنة محترمة وموثوقة؛ إذ يُعترف بتفوق المحاسبين، الذين يعملون في هذا المجال وجرى تكريمهم على إسهاماتكم الفعالة في تطوير المحاسبة، وتعزيز سمعتها، تسعى الجائزة؛ لأن تكون مصدر إلهام وتحفيز للمحاسبين الطموحين، وتعزيز الاعتراف بالإسهامات المتميزة في مجال المحاسبة.

## رسالة جائزة سفراء المحاسبة

تشجيع وتكريم المحاسبين والمؤسسات، التي تتمتع بمهارات ومعرفة استثنائية في مجال المحاسبة، تسعى الجائزة لتعزيز دور المحاسبة في تعزيز المصداقية والشفافية في العمليات المالية والاقتصادية، وزيادة الثقة في السوق المالية والأعمال.

## القيم

التنافس الإيجابي.
التميز.
الإبداع.
الشفافية.
العدالة.

# أهداف جائزة سفراء المحاسبة

**تهدف جائزة سفراء المحاسبة إلى تكريم المحاسبين والمؤسسات وتشجيعهم، التي تبرز في مجال المحاسبة، وتعزز معايير الشفافية والمصداقية والأخلاق في الممارسات المحاسبية، تحقق الجائزة عديدًا من الأهداف، بما في ذلك:**

1. تعزيز الوعي والتفهم العام لأهمية المحاسبة ودورها في المجتمع والاقتصاد.
2. تشجيع المحاسبين والمؤسسات على الالتزام بمعايير الجودة والشفافية والتميز في ممارساتهم المحاسبية.
3. تعزيز الأخلاق المهنية والمسؤولية الاجتماعية للمحاسبين والمؤسسات.
4. تشجيع الابتكار والتطوير في مجال المحاسبة وتبني التقنيات الحديثة والأدوات المتقدمة.
5. تكريم النماذج الملهمة والمبدعة في مجال المحاسبة وتشجيع الآخرين على اتباع خُطاهم.
6. تعزيز الثقة العامة في المهنة المحاسبية وتعزيز العلاقة بين المحاسبين والمجتمع.
7. دعم التعليم والتدريب في مجال المحاسبة الرقمية، وتكريم المبادرات والمؤسسات التعليمية، التي تسهم في تأهيل وتطوير الكوادر البشرية المتخصصة في هذا المجال.

باختصار، تهدف جائزة سفراء المحاسبة إلى تعزيز المعايير المهنية والأخلاقية في المجال المحاسبي، وتشجيع الابتكار والتميز.

# مكونات الجائزة

-1 شهادة تقدير تحمل اسم المركز والنقابة وشعارهما، تتضمن اسم الجهة أو الشخص الفائز بجائزة كل فرع ومسوغاتها وتاريخ منحها وتوقيع مدير المركز ورئيس النقابة.

-2 درع يحمل اسم المركز والنقابة وشعارهما، يتضمن اسم الجهة أو الشخص الفائز بجائزة كل فرع ومسوغاتها وسنة منحها.

# مزايا المشاركة في الجائزة وفوائدها

1. تعزيز مهارات المحاسبة: بالمشاركة في هذه الجائزة، ستحصل على فرصة لتطوير مهاراتك في المحاسبة. وتحسينها، ستتعلم من أفضل الخبراء في المجال وتتعرف إلى أحدث الممارسات والأدوات المحاسبية.

2. الاستفادة من التقارير التعقيبية الفنية، التي تحدد نقاط القوة وفرص التحسين، التي أعدت من مقيمين يجرى اختيارهم بعناية فائقة من الخبراء في مجال الجودة والتميز.

3. التميز والتفوق: تشجع المشاركة في جائزة سفراء المحاسبة للشركات والمحاسبين على تحقيق مستوًى عالٍ من التميز في المحاسبة والتقارير المالية؛ وذلك يعكس الجودة والدقة في إعداد وتقديم المعلومات المالية.

4. الاعتراف والتقدير: فوزك بجائزة سفراء المحاسبة يعد تقديرًا لجهودك وإسهاماتك في مجال المحاسب، يمكن أن يؤدي ذلك إلى فتح فرص جديدة للتطور المهني؛ وذلك يعزز سمعة الشركة ويعزز مصداقيتها.

5. الفرص التجارية: يمكن أن تسفر المشاركة في جائزة سفراء المحاسبة للشركات عن فرص تجارية جديدة؛ إذ يمكن أن تجذب الاعترافات الرسمية والتقدير من الجائزة عملاء جددًا وشركاء تجاريين محتملين.

6. تبادل المعرفة والخبرات: يشجع المشاركة في جائزة سفراء المحاسبة للشركات على تبادل المعرفة والخبرات مع الشركات الأخرى المشاركة والاستفادة من أفضل الممارسات والابتكارات في مجال المحاسبة والتقارير المالية.

7. تعزيز سمعتك الشخصية والمهنية: فوزك بجائزة سفراء المحاسبة يمكن أن يعزز سمعتك بوصفك محاسبًا، ويجعلك تبرز في المجال، قد يؤدي ذلك إلى زيادة الثقة في قدراتك ومصداقيتك، ويمكن أن يؤثر إيجابًا في فرص العمل المستقبلية.

8. تعزيز الابتكار والإبداع: قد تتطلب عملية التنافس في الجائزة الابتكار والإبداع في المحاسبة، قد يحفز ذلك على تطوير حلول جديدة وفعالة للتحديات المحاسبية ويمنحك فرصة للتفكير خارج الصندوق.

# فـــروع الجائـــزة

## الفرع الأول: جائزة سفراء المحاسبة

**تهدف جائزة سفراء المحاسبة إلى تكريم المحاسبين وتشجيعهم، وتبرز في مجال المحاسبة، وتعزز معايير الشفافية والمصداقية والأخلاق في الممارسات المحاسبية، تحقق الجائزة عديدًا من الأهداف، بما في ذلك:**

1. تشجيع المحاسبين على الالتزام بمعايير الجودة والشفافية والتميز في ممارساتهم المحاسبية.
2. تعزيز الأخلاق المهنية والمسؤولية الاجتماعية للمحاسبين.
3. تشجيع الابتكار والتطوير في مجال المحاسبة وتبني التقنيات الحديثة والأدوات المتقدمة.
4. تكريم النماذج الملهمة والمبدعة في مجال المحاسبة وتشجيع الآخرين على اتباع خُطاهم.
5. تعزيز الثقة العامة في المهنة المحاسبية وتعزيز العلاقة بين المحاسبين والمجتمع.

## الفرع الثاني: جائزة سفراء المحاسبة الرقمية

**تهدف جائزة سفراء المحاسبة الرقمية إلى تكريم الشركات، التي أسهمت في تعزيز مجال المحاسبة الرقمية وتطويره، وتشمل أهداف هذه الجائزة ما يلي:**

1. تعزيز الوعي والتفهم بشأن أهمية المحاسبة الرقمية وكيفية استخدام التقنيات الحديثة في تيسير عمليات المحاسبة وتحسينها.
2. تكريم الشركات الناجحة في تطبيق أفضل الممارسات في مجال المحاسبة الرقمية، وتشجيع الآخرين على اعتماد نهج مماثل.
3. تشجيع الابتكار والتطوير في مجال المحاسبة الرقمية، وتكريم الأفكار والمشاريع الجديدة، التي تسهم في تحسين كفاءة ودقة العمليات المحاسبية.
4. تعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المحاسبين والمهنيين في مجال المحاسبة الرقمية، من إنشاء شبكة قوية من السفراء والمبتكرين في هذا المجال.
5. تعزيز الثقافة الرقمية والتحول الرقمي في مجال المحاسبة، وتحفيز المجتمع العام على اعتماد التقنيات الحديثة في إدارة الأعمال المحاسبية.

هذه هي بعض الأهداف الرئيسة لجائزة سفراء المحاسبة الرقمية، التي يصبّ مجملها في تعزيز هذا المجال المهم وتطويره وتكريم الجهود المبذولة فيه.

## الفرع الثالث: جائزة سفراء المحاسبة التعليمية

**تهدف إلى تكريم المحاسبين والمؤسسات، التي تسهم في تعزيز التعليم المحاسبي ونشر المعرفة المحاسبية بين الطلاب والمجتمع وتشجيعهم، وتحقيق هذه الأهداف يتضمن:**

1. **تعزيز الوعي المحاسبي:** تهدف الجائزة إلى زيادة الوعي بأهمية المحاسبة ودورها في العمليات المالية وإدارة الأعمال. ويجرى ذلك بتكريم المحاسبين والمؤسسات، التي نفذت مبادرات وأنشطة تعزز الوعي المحاسبي لدى الطلاب والمجتمع.
2. **تحسين جودة التعليم المحاسبي:** تعمل الجائزة على تكريم المؤسسات التعليمية، التي تقدم برامج تعليمية متميزة في مجال المحاسبة، وتسهم في تحسين مستوى التعليم المحاسبي وتطوير مهارات ومعرفة الطلاب في هذا المجال.
3. **دعم الابتكار والتطوير:** تشجع الجائزة الابتكار والتطوير في مجال التعليم المحاسبي، وتكرم المبادرات والأفكار الجديدة، التي تسهم في تحسين وتطوير طرق التعليم المحاسبي واستخدام التكنولوجيا في هذا المجال.
4. **تعزيز التعاون والشراكات:** تعمل الجائزة على تعزيز التعاون والشراكات بين المؤسسات التعليمية والمهنية والقطاع الخاص والحكومي؛ بهدف تعزيز جودة التعليم المحاسبي، وتبادل المعرفة والخبرات.
5. **تشجيع الريادة والتميز:** تهدف الجائزة إلى تشجيع الريادة والتميز في مجال التعليم المحاسبي، وتكريم المحاسبين والمؤسسات، التي حققت نتائج متميزة في تحسين جودة التعليم المحاسبي وتعزيز المعرفة والمهارات في هذا المجال.

# الفرع الرابع: جائزة سفراء المحاسبة المصرفية

**تهدف إلى تكريم المحاسبين والمؤسسات التي تسهم في تعزيز مستوى المحاسبة المصرفية، وتعزيز الشفافية والمصداقية في القطاع المصرفي وتشجيعهم، وتتضمن أهدافها الآتي:**

**1. تعزيز مفهوم المحاسبة المصرفية:** تهدف الجائزة إلى زيادة الوعي بأهمية المحاسبة المصرفية ودورها في تعزيز استقرار النظام المصرفي والاقتصاد عمومًا.

**2. تشجيع الممارسات المهنية والأخلاقية:** تهدف الجائزة إلى تكريم المحاسبين والمؤسسات، التي تتمتع بممارسات مهنية عالية، وتلتزم بأعلى معايير الأخلاق المهنية في مجال المحاسبة المصرفية.

**3. تعزيز الشفافية والمصداقية:** تهدف الجائزة إلى تشجيع المبادرات، التي تعزز الشفافية والمصداقية في تقارير المحاسبة المصرفية، وتعزز ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي.

**4. تعزيز التعليم والتدريب:** تهدف الجائزة إلى تكريم المبادرات والجهود، التي تعزز التعليم والتدريب في مجال المحاسبة المصرفية، وتسهم في تأهيل المحاسبين المصرفيين المحترفين.

**5. تعزيز التنمية المستدامة:** تهدف الجائزة إلى تكريم المبادرات، التي تعزز التنمية المستدامة في القطاع المصرفي، وتسهم في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تهدف جائزة سفراء المحاسبة المصرفية عمومًا إلى تشجيع الابتكار والتميز في مجال المحاسبة المصرفية، وتكريم المحاسبين والمؤسسات، التي تسهم في تحسين هذا المجال المهم وتطويره.

## خطوات الترشح للجائزة

1) الاطلاع على دليل الجائزة ومعاييره، ومدى ملاءمتها لنشاط الجهة أو إنجاز المحاسبين.

2) تعبئة نماذج التقديم الإلكترونية للجائزة والمتوفرة في موقع الجائزة باختيار أنموذج واحد فقط، يمثل فرعًا واحدًا من الفروع الأربعة وإرسالها إلكترونيًا إلى أمانة الجائزة.

3) تسلم إشعار قبول التقدم للجائزة من الأمانة العامة.

4) تجميع المعلومات والوثائق المطلوبة بكل معيار، وكتابة تقرير التقديم للجائزة وتسليمه في الوقت المحدد من قبل أمانة الجائزة.

قائمة الف

# مركز المستشارين اليمنيين يقيم حفل تسليم جائزة سفراء المحاسبة الدورة الثالثة 2025

يقيم مركز المستشارين اليمنيين بالشراكة مع نقابة المحاسبين اليمنيين، حفل جائزة سفراء المحاسبة وذلك لتكريم الأفراد والشركات التي قدمت إسهامات متميزة في مجال المحاسبة والذي يأتي تزامناً مع اليوم العالمي للمحاسبة.

وتهدف جائزة سفراء المحاسبة إلى التعرف على القادة والمبدعين في مجال المحاسبة وتشجيع الابتكار والتفوق في هذا المجال الحيوي.

وستركز الجائزة على تقدير الإنجازات الفردية والجماعية في تحسين ممارسات المحاسبة، وتعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، وتبني أفضل المعايير والممارسات المحاسبية، كما سيتم الإعلان عن الفائزين بجائزة سفراء المحاسبة في حفل توزيع الجوائز الرسمي الذي سيقام 9-11-2025.

وستُمنح الجوائز للفائزين تقديرًا لإسهاماتهم المتميزة في تطوير وتعزيز المحاسبة والتقارير المالية.

إن إقامة جائزة سفراء المحاسبة تعكس التزامنا بتكريم الابتكار والتفوق في مجال المحاسبة. نتطلع إلى رؤية الترشيحات والإنجازات المذهلة التي تم إحرازها في هذا القطاع الحيوي.

**جائزة سفراء المحاسبة تشكل فرصة قيمة للمشاركين للتعرض للتقييم والتقدير العالمي، وتعزيز مكانتهم كقادة في مجال المحاسبة والتقارير المالية.**

# ـــائزين بجائزة سفراء المحاسبة

| | | |
|---|---|---|
| ١ | المحاسبة التعليمية | د. علي أبوبكر سالم باوزير |
| ٢ | | د. عمر محمد صالح القفيش |
| ٣ | | د. زيد محمد اسماعيل عبدالخالق |
| ٤ | | د. عبدالله حمود إسماعيل محمد |
| ٥ | المحاسبة القانونية | د. جلال محمد سعيد مقبل |
| ٦ | | محمد أحمد صالح علي |
| ٧ | | أسامة غالب أحمد مهيوب |
| ٨ | | أمين عبد الحميد لطف ياسين |
| ٩ | | شاكر عبدالولي محمد محمد البركاني |
| ١٠ | | محمد يوسف عبده سلام |
| ١١ | المحاسبة الحكومية | ماجدة محمد يسلم المدودي |
| ١٢ | | منى أحمد سالم باماجد |
| ١٣ | | جلال علي عمر الهاشمي |
| ١٤ | | عدلي محمد علي جارالله |
| ١٥ | | روزا قاسم علي سعيد |

| | | |
|---|---|---|
| ١٦ | المحاسبة المالية | صالح محمد صالح باصمد |
| ١٧ | | زياد عبده أحمد حيدر |
| ١٨ | | عماد عبدالجليل ابراهيم العبسي |
| ١٩ | | فتحي عادل نعمان مقبل العبسي |
| ٢٠ | | محمد منور عبدالعليم علوان |
| ٢١ | المحاسبة الرقمية | أبو بكر قايد أحمد العربي |
| ٢٢ | | أنور فكري محمد شعلان |
| ٢٣ | | مهيب أحمد قايد محمد |
| ٢٤ | | حسام فائز حمود عبده مهيوب |
| ٢٥ | | لبنان فؤاد غالب الحرازي |
| ٢٦ | المحاسبة المصرفية | عمر عبدالله عبدالباقي مقبل الذبحاني |
| ٢٧ | | عبدالرحمن نعمان سعيد النقيب |
| ٢٨ | | امين عبدالستار محمد علي بادويح |
| ٢٩ | | محمد ياسين محمد أحمد |
| ٣٠ | | عبدالرحمن عبدالله عفيف سفيان |

| | | |
|---|---|---|
| ٣١ | المحاسبة الاجتماعية | أحمد منير عوض التميمي |
| ٣٢ | | سعيد مرعي أحمد بن ثابت |
| ٣٣ | | علي محمد علي مثنى الهاشمي |
| ٣٤ | | مها عبدالملك صالح العمقي |
| ٣٥ | | أحمد عبدالله أحمد سرور |
| ٣٦ | المحاسبة الادارية | مبارك قاسم عبدالله الحاج |
| ٣٧ | | موفق سعيد سيف عبدالله |
| ٣٨ | | ماجد سيف أحمد حيدر |
| ٣٩ | | حلمي عبدالدائم سعيد عبدالله الحكيمي |
| ٤٠ | | تنوير زين عيدروس السقاف |
| ٤١ | محاسبة التكاليف | عماد أحمد يعقوب أحمد |
| ٤٢ | | محمد أحمد جسار محمد العامري |
| ٤٣ | | حسن محمد علي حسن عشيش |
| ٤٤ | | إمارات عبدالقوي غالب محمد |
| ٤٥ | | أسامة عبده صالح الأوذن |
| ٤٦ | | ريما عبدالله صعفق العنزي |

د. سامي محمد قاسم نعمان*

**منذ عام 2015 تعيش اليمن ظروفًا اقتصادية وسياسية وأمنية متدهورة؛ بسبب الصراعات العسكرية والانقلاب الحوثي على الحكومة المعترف بها دوليًا، الذي ما لبث أن تحول إلى صراع سياسي واقتصادي وصراع على الموارد في بلد كان يعدً من أفقر دول العالم قبل 2015 م؛ لتزداد معاناته الاقتصادية منذ بعد الحرب، وهو ما أثر في القطاعات الاقتصادية كافة في البلد الذي كان يطمح أبنائه إلى مرحلة جديدة م البناء والتنمية.**

# الإصلاحات الاقتصادية بين التفاؤل الشعبي والشكوك المجتمعية

**فانهارت العملة التي كانت مع نهاية 2014 يساوي الدولار فيها 215 ريالًا يمنيًا لتصبح مع بداية 2015 2887 ريالًا لكل دولار، بنسبة انهيار بلغت أكثر من 1240% وتراجع إيرادات البلد، وتراجع صادراتها وانقسام مؤسساتها المالية والنقدية، وتزايد الفقر ليبلغ أكثر من 83% وارتفاع وارداتها السلعية إلى 90% من احتياجات المواطنين وانكماش اقتصادي بلغ 50% من حجم الناتج الإجمالي، وارتفاع نسبة البطالة لتتجاوز 60%، وانخفاض الإنتاج الزراعي خصوصًا في القمح، الذي أصلًا لم يكن يغطي سوى 19% من احتياجات البلد قبل الحرب؛ إضافةً إلى تدمير البنى التحتية خصوصًا في قطاعات النقل والصحة والتعليم، مع ارتفاع نسبة خروج الاستثمارات الأجنبية، وتهريب الأموال للخارج، التي قدرتها بعض التقارير ب130 مليار دولار خرجت في السنوات العشر الماضية.**

أثرت كل الظروف والتطورات في حياة المواطنين؛ فقد ارتفعت الأسعار كثيرًا وبسرعة في الخدمات والسلع، وقد انخفضت القوى الشرائية للمرتبات خصوصًا للقطاعات الحكومية، واشتداد جالة الصراع الاقتصادي على الموارد بين القوى السياسية المختلفة.

لكن التدهور تزايد وتسارع مع نهاية عام 2022 عندما هاجم الحوثيون ميناء الضبة النفطي، وتوقف تصدير النقط الخام الذي كان يمثل 53% من حجم الموازنة العامة للعام نفسه، وهو ما جعل العجز الحكومي يرتفع إلى أكثر من 70% من حجم الموازنة، لتتدخل المملكة العربية السعودية والإمارات بتقديم منح ساعدت في خفض العجز إلى ما يقارب 30% من حجم الموازنة؛ لكن تلك المنح لم تستمر إلى 2025؛ إذ أوقفت مع اشتراط إجراء إصلاحات مالية ونقدية وتفعيل المؤسسات الرقابية لإعادة هذه المنح من جديد.

وفي ظل غليان شعبي وضغوط دولية عيّن رئيس حكومة جديد، هو الأستاذ/ سالم صالح بن بريك، رئيسًا للوزراء، وفور تسلمه مهامه اعتمد على خلفيته في إدارة الملف المالي للحكومة، ومعرفته مكامن الخلل بدأ وبالتعاون مع إدارة البنك المركزي اليمني في العمل على إجراء إصلاحات مالية ونقدية هادفة إلى ضبط السوق المحلي وإجراء إصلاحات اقتصادية متسلسلة، تهدف إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية وتحسين معيشة المواطنين.

### الإجراءات المتخذة في الجانب النقدي

1) تفعيل الرقابة على شركات الصرافة ومحلاتها عبر فرض تراخيص رسمية، وتشديد العقوبات على المخالفين؛ بهدف الحد من المضاربات، التي تؤدي إلى تدهور سعر الريال.

2) إلزام شركات الصرافة والبنوك بتفعيل نظام إلكتروني موحد يربطها بالبنك المركزي لمتابعة حركة الأموال لحظيًّا.

3) إلزام البنوك بنقل مراكزها المالية للعاصمة عدن؛ لكي تكون تحت رقابة البنك المركزي في عدن ووحدة الرقابة المالية الرقابة على التدفقات المالية.

4) نقل جمعية البنوك اليمنية للعاصمة عدن وانتخاب هيئة إدارية لها.

5) نقل مؤسسة ضمان الودائع للعاصمة عدن وإعادة تفعيلها.

6) توجيه البنوك التجارية بعدم التعامل المباشر مع شركات الصرافة إلا عبر النظام المعتمد.

7) إلزام البنوك بإعادة تفعيل حساباتها الخارجية لتعزيز قدرتها على تغطية استيراد السلع.

8) تحديد سعر صرف تأشيري بالتعاون مع جمعية الصرافين(تحديد سقف صرف للبيع والشراء وإلزام كل البنوك والصرافين بالتقيد به كل يوم وبعد التنسيق والتوافق عليه).

9) تحديد سقوف للتحويلات، ومنع التعاملات النقدية الكبيرة خارج النظام المصرفي.

10) تسديد جزء من رواتب موظفي الدولة عبر البنوك التجارية لتعزيز التعامل بالقطاع المصرفي بدلًا من السوق النقدية.

11) وقف تجار استيراد المشتقات النفطية (أكبر طالبي العملة الأجنبية للاستيراد) من طلب العملة من السوق والصرافين.

12) إلزام البنوك وشركات الصرافة بإغلاق حسابات المؤسسات والجهات الحكومية لديها ونقلها لحسابات تلك الجهات بالبنك المركزي.

### الإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة

1) إنشاء لجنة تنظيم الاستيراد وتمويله بالتعاون مع البنك المركزي لتنظيم وتمويل عملية الاستيراد من الخارج.

2) منع التعامل بالعملة الصعبة محليًّا وحصرها بالريال اليمني.

3) تشكيل لجان وفرق تتبع وزارة التجارة والصناعة لمراقبة الأسعار في السوق بالتعاون مع النيابة العامة.

4) التشديد على إغلاق الحسابات الحكومية خارج البنك المركزي.

5) تعزيز آليات التعاون بين الحكومة والبنك المركزي؛ ولعلَّ أبرز دليل على ذلك تعيين رئيس البنك المركزي رئيس للجنة تنظيم وتمويل الاستيراد.

6) تعزيز إجراءات حشد الموارد المالية المحلية.

7) تشكيل لجنة اعداد الموازنة العامة.

**كل هذه الإجراءات انعكست على الحالة الاقتصادية والمعيشية للموطنين، التي يمكن إبرازها في الآتي:**

1) انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني؛ فقد انخفض سعر صرف الدولار من 2887 ريالًا إلى 1617 ريالًا، وانخفض سعر صرف الريال السعودي من 750 ريالًا يمني إلى 425 ريالًا يمني.

2) انخفاض أسعار كثير من السلع والخدمات في السوق وإن كانت تلك الانخفاضات ليست بنسبة الانخفاض نفسه الذي حدث في سعر الصرف وما زال يواجه بعض التعقيدات.

3) ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية المركزية المحصلة والموردة إلى البنك المركزي في الفترة (يناير-يونيو2025م) إلى 292 مليار ريال مقارنة بـ 229 مليار ريال للمدة نفسها من عام 2024 وبنسبة ارتفاع بلغت أكثر من 27% (على الرغم من أن الارتفاع لم يكن فقط بسبب الإجراءات الحكومية).

4) ارتفاع حجم القيمة الشرائية للعملة الوطنية.

5) ارتفاع نسبة التفاؤل لدى المواطنين من هذه الإجراءات وتشجيعها مع المطالبة

**تزايد وتسارع مع نهاية عام 2022 عندما هاجم الحوثيون ميناء الضبة النفطي، وتوقف تصدير النقط الخام الذي كان يمثل 53% من حجم الموازنة العامة للعام نفسه**

بإجـراءات أخـرى.

ولكـن كل تلـك الإجـراءات والنتائـج عـلى الأرض مـا زالـت تُقابـل بشـكوك مـن المواطنـين والتجـار، وتتركـز هـذه المخـاوف في الآتي:

**ما يخص المواطنين**

1) يتخـوف المواطنـون مـن عـدم ديمومـة واسـتمرارية الإصلاحـات الاقتصاديـة وانخفـاض أسـعار صرف العمـلات الأجنبيـة.

2) انخفـاض قيمـة رواتـب كثـير مـن المواطنـين، الذيـن كان يتسـلمون مخصصاتهـم بالعملـة الأجنبيـة (العسـكريين في بعـض الوحـدات وأهـالي المغتربـين).

3) يشـتكي المواطنـون مـن عـدم انعـكاس انخفـض أسـعار العملـة الأجنبيـة عـلى انخفـاض أسـعار السـلع انخفاضًـا مناسـبًا.

4) اسـتمرار اسـتخدام العملـة الأجنبيـة في بعـض التعامـلات، مثـل: إيجـارات العقـارات.

5) اسـتمرار تأخـر صرف المرتبـات لموظفـي القطـاع العـام.

**ما يخص التجار**

1) يتشـكك التجـار مـن الخطـوات الاقتصاديـة التـي اتخذتهـا الحكومـة والبنـك المركـزي ويعدونهـا إصلاحـات غـير حقيقـة ومؤقتـة، ولا تسـتند إلى إجـراءات اقتصاديـة حقيقيـة.

2) إجبـار الحكومـة للتجـار عـلى تخفيضـات كبـيرة في أسـعار السـلع والخدمـات؛ نتيجـة لانخفـاض سـعر الـصرف بالعملـة الأجنبيـة؛ في حـين يـرى التجـار أن هنـاك عوامـل أخـرى، كانـت السـبب في ارتفـاع الأسـعار، وليسـت فقـط العملـة، مثـل: الجبايـات غـير القانونيـة، وتكلفـة النقـل.

3) يتخـوف التجـار مـن أن إجـراءات البنـك المركـزي الأخـيرة سـتؤدي إلى صعوبـة الحصـول عـلى العملـة الصعبـة اللازمـة للاسـتيراد؛ عـلاوة عـلى طـول مـدة الإجـراءات اللازمـة للتحويـلات الماليـة والاسـتيراد بعكـس مـا كان يحـدث سـابقًا.

4) اعتـماد السـوق المحـلي في المناطـق المحـررة عـلى كثـير مـن المنتجـات الزراعيـة القادمـة مـن مناطـق سـيطرة الحوثيـين، ومـن ثـم هنـاك مخـاوف مـن صعوبـة إجـراء تحويـلات ماليـة بـين المنطقتـين.

تتطلـب كل هـذه المخـاوف مـن الحكومـة اتخـاذ مجموعـة مـن التدابـير لإعـادة الثقـة إلى المواطنـين والتجـار، والتـي ستسـهم إسـهامًا كبـيرًا في حشـد التوافـق المجتمعـي والمناصرة لهـذه الإجـراءات ومـن ثـم نجاحهـا؛ إذ مـن دون الدعـم المجتمعـي لـن تنجـح مثـل هـذه الإجـراءات.

**وتتمثـل أبـرز هـذه الإجـراءات، التـي يجـب عـلى الحكومـة والبنـك المركـزي اتخاذهـا في الآتي:**

1) أن تصاحـب تلـك الإجـراءات إصلاحـات اقتصاديـة وإداريـة حقيقـة عـلى الأرض تسـهم في تعزيـز المـوارد المحليـة وإيقـاف الهـدر.

2) تفعيـل المؤسسـات الرقابيـة وتعزيـز قدراتهـا ودعمهـا للمشـاركة في برامـج الإصـلاح الإداريـة والاقتصاديـة.

3) الإعـلان عـن موازنـة عامـة سـنويًّا، مـع الإعـلان عـن الحسـابات الختاميـة للحكومـة.

4) إعـداد خطـة اقتصاديـة تنمويـة مزمنـة وواقعيـة واضحـة الأهـداف.

5) إنشـاء هيئـة وطنيـة لحمايـة المسـتهلك وإقـرار اليـة تنفيذيـة لهـا ورفدهـا بالمـوارد لتمكينهـا مـن أداء دورهـا.

6) الإعـلان عـن اليـة تحديـد الأسـعار (آليـة تسـعير) بالتعـاون بـين الغـرف التجاريـة وهيئـة حمايـة المسـتهلك ووزارة التجـارة والصناعـة.

7) إعـداد اليـة للتواصـل الرقمـي وتجهيزهـا بـين المواطنـين وهيئـة حمايـة المسـتهلك يسـتطيع مـن عبرهـا المواطنـون معرفـة آليـات التسـعير الأسـعار الجديـدة وتقديـم الشـكاوى.

-8 إلغـاء الجبايـات غـير القانونيـة ومنعهـا بأنواعهـا كافـة، وهـو مـا سيسـهم في خفـض التكاليـف.

-9 تحسـين مسـتوى الخدمـات في المنافـذ الحدوديـة والموانـئ لتسـهيل إجـراءات الاسـتيراد والتصديـر.

10) انتظـام صرف المرتبـات للموظفـين مـع إقـرار التسـويات ا لمسـتحقة .

11) إعـادة تشـغيل المصـافي وإعـادة آليـات الاسـتيراد للمشـتقات النفطيـة عـبر المصـافي مـن أجـل حـصر اسـتيراد النفـط عبرهـا.

12) إيقـاف حسـابات المؤسسـات الحكوميـة خـارج إطـار البنـك المركزي.

13) تعزيـز الاحتياطيـات الأجنبيـة في البنـك المركـزي لدعـم عمـل لجنـة تنظيـم الصـادرات وتمويلهـا.

14) الاسـتمرار في الرقابـة عـلى سـوق الـصرف ومعاقبـة المخالفـين.

15) تعزيـز الإجـراءات البنكيـة وتسـهيلها وإجـراءات الاسـتيراد مـن الخـارج.

16) تعزيز القوانين المنظمة للأسواق.

كل هـذه الإجـراءات مـن شـأنها تعزيـز ثقـة المجتمـع بالحكومـة والبنـك المركـزي، وهـو مـا يضمـن خلـق ظهـير شـعبي للإجـراءات والإصلاحـات، التـي تقـوم بهـا الحكومـة والبنـك المركـزي.

*رئيس قسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

الجامعة الألمانية الدولية - عـدن
German International University - Aden

# الجامعـة الألمانيـة الدوليـة – عـدن

1ST

أول جامعة أهلية في الجمهوريـــة اليمنية تحصـــل على ترخيـــص الاعتمـاد العام من وزارة التعليم العالي والبحـــث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني.

## كلية العلوم الإدارية والإنسانية

حيث يلتقي الفكر بالإبداع، والإدارة بالقيادة.

تضم الكلية نخبة من الكفاءات الأكاديمية، وتُقدّم برامج تعليمية حديثة في مجـالات:

- إدارة الأعمـــال
- المحاسبـــة
- التسويـــق
- العلوم المالية والمصرفية

## كليات الجامعة الألمانية الدولية - عدن

- كلية الطب والعلوم الصحية التطبيقية
- كلية الهندسة والحاسبـــات
- كلية العلوم الإدارية والإنسانيـــة

## مميـــزات الكليـــة:

- برامج أكاديمية متقدمة: مناهج حديثة ومتوافقة مع المعايير الدولية.
- تدريب عملي احترافي: شراكات مع مؤسسات وشركات محلية ودولية.
- برامج تطويرية متكاملة: ورش عمل، دورات نوعية، وبرامج لتنمية المهارات القيادية.
- برنامج الدراسات الثنائية: يمنح الطلاب شهادة مزدوجة، أكاديمية ومهنية، مما يفتح فرصًا عالمية للتوظيف.
- التمكين والإرشاد المهني بعد التخرج.
- فرص توظيف متميزة: استيعاب الخريجين المتفوقين في مؤسسات مجموعة ليدرز العالمية والجهات والشركات الشريكة للجامعة.
- شراكات مع الجانب الألماني: برامج تدريب وتأهيل متقدمة.
- كادر أكاديمي متخصص: أساتذة ذوو خبرة وكفاءة عالية.
- أنشطة تعليمية وثقافية متنوعة: المشاركة في مؤتمرات ومسابقات دولية ومحلية.
- بيئة تعليمية حديثة ومتطورة: مختبرات ومراكز مجهزة بأحدث التقنيات لدعم تجربة تعليمية متكاملة.

الجامعة الألمانية الدولية – عدن

هنـــا نصنـــع المستقبـــل

عدن - المنصورة - حي السنافر - بجانب مستشفى عدن الألماني الدولي

02 381 133 - 02 391 057 adengermaniu@gmail.com Adengiu.edu.ye

# نصائح أمن سيبرانية للمسؤولين الماليين

بقلم: دانييل توبوك

مع استمرار تزايد الهجمات الإلكترونية، أصبح مشهد الأمن السيبراني أكثر تعقيدًا ملحوظًا في العقد الماضي؛ إذ يقدم خبير الأمن السيبراني دانييل توبوك خطوات عملية للفرق المالية.

فبين التبني السريع للعمل عن بُعد وانتشار الأدوات التقنية الجديدة، يواجه المسؤولون الماليون ونظراؤهم في مجال تكنولوجيا المعلومات مجموعةً متغيرةً باستمرار من نقاط الضعف المحتملة.

صعّد المخترقون، سواءً أكانوا يعملون باستقلالية أم ضمن شبكات إجرامية أوسع، هجماتهم في عصر "التزييف العميق" والمحتوى المولّد بالذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، في أوائل عام ٢٠٢٤، خُدع موظف في شركة متعددة الجنسيات مقرها هونغ كونغ بواسطة فيديو مُزيّف للمدير المالي للشركة، وهو ما دفعه إلى تحويل أكثر من ٢٥ مليون دولار أمريكي إلى حسابات مصرفية خارجية متعددة .

**منح الإذن من Cypfer:**

أشار دانيال توبوك ، الرئيس التنفيذي لشركة الأمن السيبراني «سيبفر» ومقرها ميامي ، إلى أن الهجمات الإلكترونية كانت موجودة منذ ما يقرب من العقدين الماضيين، وأضاف أن ما تغير هو أن المتسللين يجدون سبلًا لتحقيق الربح من جهودهم وسحب الأموال من الضحايا.

وقال توبوك في مقابلة : "يمكنك أن تكون في أماكن مختلفة حول العالم، وطالما أن لديك اتصالًا قويًّا وجهاز كمبيوتر محمولًا، فيمكنك الاتصال بالإنترنت والتسبب في أضرار".

بُذلت جهود تشريعية واحدة على الأقل لمنع التزييف العميق من إحداث دمار مالي، ففي يونيو قدّم عضوان من مجلس الشيوخ من الحزبين قانون منع عمليات الاحتيال بالتزييف العميق الذي- في حال إقراره- سيُشكّل فريق عمل لدراسة «القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في قطاع الخدمات المالية».

من الواضح أن القانون لا يزال يواكب التكنولوجيا. في غضون ذلك، قدّم توبوك بعض النصائح للمسؤولين الماليين لمواجهة التهديدات الإلكترونية:

**1. يجب على قادة التمويل أن يشاركوا في جهود الأمن السيبراني لشركاتهم:**

عندما يُستدعى فريق توبوك لمساعدة عميل بعد خرق أمني، يسألونه عادةً عمّا يمكنهم فعله لضمان عدم تكراره؛ غالبًا ما يُجيب توبوك بسؤال خاص: من هم أعضاء لجنتكم السيبرانية؟

وقال توبوك "إذا لم يذكروا موظفًا ماليًا رفيع المستوى، فهذه هي مشكلتك الأولى".

يرى توبوك أن إسهام قادة المالية وخبرة الشركة أمران حاسمان في مبادرات الدفاع السيبراني، ويقدر توبوك أن شركته تحقق في أكثر من 2500 حادثة سيبرانية شهريًّا، وأن ربعها تقريبًا يتعلق بالاحتيال الإلكتروني، وأضاف أن إدارة المالية في أي مؤسسة غالبًا ما تكون الهدف الرئيس للقراصنة، قال توبوك: "الأمن السيبراني ليس مشكلة تقنية، بل هو مسألة تشغيلية وقانونية ومالية لأي مؤسسة".

**2. «نظافة البيانات» لها أهمية قصوى في أي سير عمل آلي:**

وقال توبوك: إنه مع تسابق الشركات لإيجاد طرائق

> **تعتمد أدوات الذكاء الاصطناعي على أكوام من البيانات، وإذا تعرضت مجموعات البيانات للاختراق أو التلف؛ فقد يؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة**

لدمج أشكال جديدة من الذكاء الاصطناعي في سير العمل لديها، فسوف تحتاج إلى أن تكون أكثر ضميرًا بشأن حماية بياناتها.

تعتمد أدوات الذكاء الاصطناعي على أكوام من البيانات، وإذا تعرضت مجموعات البيانات للاختراق أو التلف؛ فقد يؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة، وأشار توبوك إلى تزايد الهجمات، التي تنطوي على "تسميم البيانات" - أي المساس بالبيانات الداخلية للشركة، وأضاف: "يتجه مُصدرو التهديدات نحو المصدر".

ولدرء الهجمات المحتملة على البيانات، حثّ توبوك على توثيق دقيق لمن يحمّل بيانات الشركة أو يحفظها أو يتعامل معها، وأضاف أن الحد من عدد المسؤولين، الذين يتعاملون مباشرةً مع البيانات قد يكون مفيدًا أيضًا وقال توبوك: "يجب أن يكون لديك نظام منهجي لضمان عدم وصول أي شخص [خارج مؤسستك] إلى بياناتك".

**3. العمل عن بعد له نقاط ضعفه الخاصة، ولكن هناك حلولًا بديلة:**

قد يكون مقهى الزاوية الخاص بك مكانًا مفضلًا للعمل خارج المكتب لك أو لموظفيك؛ لكن توبوك أشار إلى أن شبكات الواي فاي العامة لها نقاط ضعفها الخاصة، ونصح باستخدام شبكة افتراضية خاصة (VPN) عند استخدام شبكة واي فاي عامة. كما أن جدار الحماية مفيد أيضًا.

في سيناريوهات العمل عن بُعد بالكامل أو أي عمل من المنزل، يجب على قادة الشركات ضمان حماية أجهزة الكمبيوتر المحمولة واتصالات الإنترنت المنزلية لموظفيهم. وفي بعض الحالات، "يكون أمنك مرتبطًا فقط بمستوى أمان جهاز التوجيه المنزلي"، بحسب توبوك.

*الرئيس التنفيذي لشركة الأمن السيبراني CYPFER

# المحاسب في عصر التحول الرقمي من مسك الدفاتر إلى صناعة القرار

بقلم / أ. هشام الارياني*

**لم يعد المحاسب اليوم هو الشخص، الذي يمسك الدفاتر، ويغلق القيود في نهاية الشهر فحسب؛ بل أصبح محورًا رئيسًا في رحلة التحول الرقمي داخل المؤسسات. فدوره لم يعد إدخال الأرقام وتسجيل العمليات؛ بل هو توجيه القرار المالي والتشغيلي بالاعتماد على البيانات والتحليلات المتقدمة والأتمتة الذكية.**

لقد فرضت رقمنة السجلات، وتكامل الأنظمة المصرفية والضريبية، إلى جانب أدوات الذكاء الاصطناعي، واقعًا جديدًا أعاد تشكيل جوهر العمل المحاسبي؛ فقد انتقل المحاسب من إدخال القيود يدويًّا إلى تصميم تدفقات البيانات، وضبط الرقابة الآلية، ومن التسوية اليدوية إلى التنبؤ، وتحليل المخاطر، ومن التعامل مع المستندات الورقية إلى متابعة لوحات القيادة الرقمية، التي تعرض الربحية والسيولة لحظيًّا، كذلك تحوّل الامتثال من ردّ فعل متأخر إلى امتثال استباقي مبني على قواعد رقمية، تقلل الأخطاء، وتُعدّ التقارير التنظيمية أولًا.

وتبرز تجربة إستونيا بوصفها أنموذجًا ملهمًا في هذا المجال؛ إذ اعتمدت منظومة الضريبة الرقمية (e-Tax)، التي جعلت تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيًّا، هو القاعدة لا الاستثناء؛ إذ تُقدَّم نحو 99% من الإقرارات عبر القنوات الرقمية سنويًّا؛ إذ تولد النماذج مُعبّأة أولًا؛ بناءً على بيانات متكاملة، ويستغرق إكمال الإقرار دقائق معدودة فقط، هنا لم يعد دور المحاسب ملء النماذج، بل التحقق من جودة البيانات وتحليل الانحرافات، وتقديم المشورة المالية المبنية على الأدلة.

وفي العالم العربي، اتجهت الإمارات العربية المتحدة نحو مفهوم التمويل المفتوح (Open Finance)، عبر المصرف المركزي، الذي وضع إطارًا تنظيميًّا يتيح مشاركة بيانات العملاء المالية بأمان، لتطوير خدمات مالية أكثر ذكاءً وسرعة. هذا التحول أعاد تعريف أدوار المحاسبين والمختصين في الامتثال وإدارة البيانات، وجعلهم جزءًا من منظومة تحليلية تفاعلية، تسهم في تحسين جودة القرار المالي؛

أما في اليمن فيضعهذا التحول أمام القطاعين: المصرفي، والمالي، تحديًا حقيقيًّا لإعادة النظر في دور المحاسب؛ فاليوم يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في كشف الشذوذ في القيود والمدفوعات، وتصنيف المصروفات، والتنبؤ بالتدفقات النقدية، وتقدير مخصصات الخسائر الائتمانية. كذلك يمكن للأتمتة عبر الروبوتات البرمجية، أن تتولى المهام الروتينية، مثل: ترحيل قيود السداد، ومصادقات الأرصدة، في حين تتيح لوحات القيادة الذكية (Dashboards)، مراقبة السيولة، والهامش، والربحية لحظيًّا.

ولكي يتحقق هذا التحول، لا بدّ من تأهيل الكفاءات المحاسبية عبر برامج تدريبية قصيرة في تحليلات البيانات، والأتمتة، والذكاء الاصطناعي، ليصبح المحاسب شريكًا في إدارة الأعمال، لا مجرد مسجلٍ للمعاملات؛ فالمحاسبة لم تتغير في جوهرها، لكن أدواتها تغيرت جذريًّا.

وتؤكد تجارب إستونيا والإمارات أن المحاسب الحديث هو صانع قرار ومهندس بيانات مالية، وأن الطريق أمامنا في اليمن، يتطلب خطوات ثابتة ومدروسة نحو بناء بيئة مالية أكثر كفاءة وشفافية، تواكب عصر التحول الرقمي، وتؤسس لاقتصاد أكثر استدامة.

* المدير الإقليمي لبنك اليمن والكويت عدن

YKB
بنك اليمن والكويت

منصة ذهب

# منصة ذهب

لأن ريالك ذهب استثمر في الذهب، بيع
واشتري وحول واسحب الذهب بضغطة
زر في منصة ذهب عبر تطبيق بنكي

الرقم المجاني
8000015

> يحتاج المديرون الماليون الذين يتطلعون إلى تعزيز الأمن السيبراني في شركاتهم إلى أن يكون لديهم فهم شامل بفوائد الذكاء الاصطناعي وعيوبه.
> الذكاء الاصطناعي نعمة ونقمة في آن واحد لجهود الأمن السيبراني. فمن جهة، يستطيع مجرمو الإنترنت استخدام هذه التقنية لشن هجمات أكثر تعقيدًا. ومن جهة أخرى، تستطيع فرق الأمن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لاكتشاف التهديدات المحتملة على وجه أفضل.

# كيف يغيّر الذكاء الاصطناعي الأمن السيبراني للأفضل أو الأسوأ

**بقلم بوب فيولينو**

**كما يسعون إلى تعزيز الأمن السيبراني في مؤسساتهم إلى فهم شامل لكلا الجانبين، وإليكم نظرة على كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني، إيجابًا أو سلبًا.**

**السيئ:**

يقول دان لورمان ، كبير مسؤولي أمن المعلومات الميدانيين في شركة الخدمات التكنولوجية والاستشارات Presidio ، إن المهاجمين يستخدمون الذكاء الاصطناعي لتوليد المزيد من هجمات التصيد الاحتيالي والتصيد الاحتيالي أكثر من أي وقت مضى، وأصبح من الصعب أكثر من أي وقت مضى اكتشافهم وإيقافهم من قبل موظفي المؤسسة.

ويقول لورمان: إنه مع ظهور الذكاء الاصطناعي الوكيل فإنه سيصبح ناقلًا جديدًا للتهديدات السيبرانية، وكذلك يضيف لورمان: "سيستغلّ مُهدّدو الأمن الذكاء الاصطناعيّ الوكيل، القادر على التخطيط والعمل بشكل مستقلّ لتحقيق أهداف مُحدّدة. يُمكن لهؤلاء الوكلاء أتمتة الهجمات السيبرانية والاستطلاع والاستغلال، مما يزيد من سرعة الهجوم ودقّته".

ويقول لورمان: إن عملاء الذكاء الاصطناعي الخبيثين قد يتكيفون في الوقت الفعلي، متجاوزين الدفاعات التقليدية ومعززين تعقيد الهجمات.

يقول لورمان: إن عمليات الاحتيال والهندسة الاجتماعية المدعومة بالذكاء الاصطناعي ستزداد بشكل كبير. ويضيف: "سيعزز الذكاء الاصطناعي عمليات الاحتيال، مثل: "ذبح الخنازير" - وهو احتيال مالي طويل الأمد - والتصيد الصوتي، مما يجعل اكتشاف هجمات الهندسة الاجتماعية أصعب".

يقول مايك كولين ، مدير شركة بيكر تيلي للاستشارات والضرائب والتأمين: إن الذكاء الاصطناعي يُساعد في تصميم رسائل التصيد الاحتيالي، مما يجعلها تبدو موثوقة للغاية، ويدفع الموظفين إلى الاعتقاد خطًا بأنها من زملاء أو أصدقاء أو عائلة موثوق بهم. ويضيف: "تُشكل التقنيات المُستخدمة في هذه الهجمات المُعقدة تهديدًا كبيرًا للمؤسسات، وخاصةً تلك التي تفتقر إلى الوعي والتدريب المناسبين في مجال الأمن السيبراني لموظفيها".

ويضيف: إن الفشل في مراعاة المخاطر المرتبطة بظهور المنصات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي يمكن أن يعرض الأعمال لخطر عواقب وخيمة.

**ميليسا كارمايكل**- رئيس الأمن السيبراني في الولايات المتحدة، بيزلي

التزييف العميق وانتحال الشخصية أحد أهم التهديدات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي، يقول لورمان:

"إن التزييف العميق المتطور الذي يتم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي والأصوات الاصطناعية سوف يتيح سرقة الهوية والاحتيال وتعطيل بروتوكولات الأمان".

يقول لورمان إن: "استخدام الذكاء الاصطناعي الخاص بك"، حيث يجلب الموظفون أدواتهم المجانية و/أو يستخدمون أدوات مدفوعة غير مصرح بها وتطبيقات ذكاء اصطناعي غير آمنة، سيتسارع، ويضيف: "هناك انتشار واسع لـ"تكنولوجيا المعلومات الخفية" أو "الذكاء الاصطناعي الخفية"؛ وذلك قد يؤدي إلى إدخال بيانات حساسة في هذه التطبيقات الاستهلاكية".

ويقول لورمان إن هذا الاستخدام غير المصرح به للذكاء الاصطناعي، قد يتسبب في وقوع حوادث تتعلق بالخصوصية والأمان وفقدان السيطرة على المعلومات الشخصية القابلة للتعريف.

يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي التوليدي، أو الذكاء الاصطناعي الذي ينشئ المحتوى، أيضًا في هجمات التصيد والتزييف العميق، لأنه يمكّن مجرمي الإنترنت من تحسين تقنياتهم وزيادة تهديدهم للضحايا، كما تقول ميليسا كارمايكل، رئيسة قسم الأمن السيبراني في شركة Beazley، وهي شركة تأمين متخصصة.

يقول كارمايكل: "تُعرِّض هجمات التصيد الاحتيالي المُولِّدة المُتطوّرة المُدعَّمة بالذكاء الاصطناعي الضحايا والشركات لمخاطر أشد من أي وقت مضى". ويضيف: "إن عدم مراعاة المخاطر المُرتبطة بظهور المنصات المُدعَّمة بالذكاء الاصطناعي يُمكن أن يُعرِّض الشركات لعواقب وخيمة".

### الأفضل:

يمكن للذكاء الاصطناعي أيضًا أن يُفيد برامج الأمن السيبراني للمؤسسات، يقول كولين: "بشكل عام، تُوفر المنصات المُدعّمة بالذكاء الاصطناعي خط دفاع أكثر متانة، مدعومًا بالتكنولوجيا، ضد الجهات المُهدّدة". ويضيف: "نظرًا لقدرة الذكاء الاصطناعي على معالجة كميات هائلة من البيانات، يُمكنه توفير تنبيهات أسرع وأقل وضوحًا لهذه التهديدات".

**دان لورمان- مسؤول أمن المعلومات الميداني الرئيسي، بريسيديو**

يقول لورمان: إن فرق الأمن السيبراني بحاجة إلى "مواجهة النار بالنار" من اكتشاف التهديدات وإيقافها

> **تستطيع أدوات الأمن السيبراني الجديدة المُدعّمة بالذكاء الاصطناعي رصد اتجاهات الشبكات وإيقاف اختراقات البيانات قبل وقوعها أو التنبيه أثناء حدوثها**

باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، باستخدام الأدوات الجديدة المُدعّمة بالذكاء الاصطناعي، يُمكن اكتشاف تصرفات الموظفين، مثل النقر غير المناسب على الروابط، وإرسال رسائل بريد إلكتروني إلى جهات غير مناسبة، وغيرها من انتهاكات السياسات، وإيقافها قبل وقوع أي خرق.

يقول لورمان: "وبالمثل، تستطيع أدوات الأمن السيبراني الجديدة المُدعّمة بالذكاء الاصطناعي رصد اتجاهات الشبكات وإيقاف اختراقات البيانات قبل وقوعها أو التنبيه أثناء حدوثها. على سبيل المثال، يُمكن الكشف عن هجوم إلكتروني لتعطيل الخدمة أو نشر برمجيات خبيثة أو تسريب بيانات في الوقت الفعلي وإيقافه قبل وقوع الضرر".

ويقول لورمان: إنه يمكن أيضًا استخدام الذكاء الاصطناعي في التدريب والمحاكاة فيما يتعلق بالتمارين المكتبية، والتخطيط للطوارئ السيبرانية وغيرها، وتوصيل الوعي الظرفي للأشخاص المناسبين في أثناء الهجوم السيبراني.

ويقول لورمان إن المديرين الماليين يمكنهم ضمان أن تعمل أدوات الذكاء الاصطناعي على تعزيز الأمن السيبراني من خلال مواءمة الاستثمارات مع أهداف العمل، وإعطاء الأولوية للأدوات التي توفر الكشف عن التهديدات في الوقت الفعلي والاستفادة من الذكاء الاصطناعي لأتمتة المهام المتكررة مثل المراقبة وتحليل المخاطر .

في الواقع، تُعدّ الأتمتة المتاحة عبر الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من أكبر فوائد عمليات الأمن السيبراني. إذ يُمكن للمؤسسات استخدام الذكاء الاصطناعي لمراقبة حركة مرور شبكتها وتحليل سلوك المستخدمين للكشف عن أي مشكلة قد تُسببها. كما يُمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة المهام الروتينية، مما يُتيح لفرق الأمن التركيز على القضايا الأكثر تعقيدًا.

ويضيف: يمكن لأدوات الأمن السيبراني الجديدة

المدعومة بالذكاء الاصطناعي اكتشاف الاتجاهات على الشبكات وإيقاف خروقات البيانات قبل حدوثها أو التنبيه أثناء حدوثها."

يقول لورمان: إنه بالتعاون مع فرق الأمن السيبراني، ينبغي على المديرين الماليين تقييم عائد الاستثمار وأثر الامتثال، لضمان فعالية الأدوات والخدمات التي يطبقونها. ويضيف: "إن عمليات التدقيق الدورية لفعالية الذكاء الاصطناعي، إلى جانب تدريب الموظفين على الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، تضمن التكامل السلس والقدرة على التكيف مع التهديدات الناشئة مع حماية أصول المؤسسة".

يقول كولين: إن إدارة الأمن السيبراني القائمة على العنصر البشري، والتي تُنفّذ ممارسات مثل الإدارة الاستباقية للمخاطر، وتخطيط الاستجابة للحوادث، وتخطيط التعافي، والتدريب والتوعية، لا تزال تُمثّل الإستراتيجية الأمثل للتخفيف من حدة المخاطر. ويضيف: "لكن استخدام أدوات مثل الذكاء الاصطناعي يُمكن أن يُساعد المؤسسات على أداء هذه المهام بفعالية أكبر".. والذكاء الاصطناعي لن يختفي؛ في الواقع، سوف يصبح أكثر انتشارًا مع قيام الشركات بإيجاد طرق جديدة وأكثر فعالية للاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق مكاسب تجارية.

سيستغل مجرمو الإنترنت الذكاء الاصطناعي لشن هجمات أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى. هذا يعني أنه على المديرين الماليين وقادة الأمن وفرقهم في مؤسساتهم ليس فقط مواكبة أحدث التهديدات؛ بل استخدام أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي لتعزيز دفاعاتهم.

يعدُّ وضع الأمن السيبراني القوي ضروريًّا لحماية البيانات الحساسة والحفاظ على الامتثال التنظيمي في أي صناعة، ويُتيح الذكاء الاصطناعي إمكانات تحويلية للمؤسسات في القطاعات كافة، إلا أن تطبيقه محفوف بالتعقيدات والمخاطر القانونية. من خلال المعالجة الاستباقية لخصوصية البيانات، والشفافية، والتحيز، والامتثال التنظيمي، والملكية الفكرية، ومخاطر العقود، وإدارة المخاطر، والأمن السيبراني، يُمكن للمتخصصين الماليين التخفيف من المخاطر القانونية والاستفادة الكاملة من الذكاء الاصطناعي، وإن اتباع نهج إستراتيجي واعٍ للمخاطر في تطبيق الذكاء الاصطناعي لا يحمي المؤسسة فحسب؛ بل يُهيئها أيضًا لتحقيق النجاح على المدى الطويل.

# إدارة المخاطر إطار استراتيجي لتعزيز استدامة المنظمات

**في ظل بيئة أعمال عالمية تتسم بالتقلب، وتسارع التغيرات، وتنامي مستوى عدم اليقين، باتت إدارة المخاطر عنصراً جوهرياً في الحوكمة المؤسسية وأداة استراتيجية تساهم في تعزيز استمرارية المنظمات وقدرتها التنافسية.**

### مفهوم إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها مجموعة من السياسات والعمليات والإجراءات التي تهدف إلى تحديد التهديدات والفرص وتقييمها ومعالجتها بطريقة منهجية، بما يضمن تحقيق الأهداف المؤسسية ضمن مستويات مقبولة من المخاطرة ولا تقتصر على حماية الأصول فحسب، بل تمتد لتشمل دعم اتخاذ القرار وتحسين الأداء الكلي للمنظمة.

### تصنيف المخاطر:

تواجه المنظمات أنماطاً متعددة من المخاطر يمكن تصنيفها إلى:

1. مخاطر استراتيجية: تؤثر على الرؤية والأهداف طويلة المدى.
2. مخاطر تشغيلية: ترتبط بالعمليات اليومية وتعثر المشاريع.
3. مخاطر مالية: مثل التعثر المالي أو قصور الميزانية.
4. مخاطر قانونية وتنظيمية: وتشمل الامتثال للتشريعات والعقود.
5. مخاطر السمعة: التي تمس ثقة العملاء وأصحاب المصلحة.

### فوائد إدارة المخاطر:

تشير الدراسات إلى أن دمج إدارة المخاطر ضمن الهيكل المؤسسي يحقق فوائد ملموسة، منها:

1. تعزيز القدرة على تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية.

2. تحسين مستوى الحوكمة والمساءلة وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة.
3. الحد من الخسائر المحتملة وحماية السمعة المؤسسية.
4. بناء مرونة تنظيمية تمكّن من مواجهة الأزمات والتغيرات المفاجئة.

## التحديات الرئيسة:

رغم وضوح فوائدها، تواجه إدارة المخاطر تحديات مؤسسية وفنية، من أبرزها:

1. تسارع التطورات التكنولوجية وما يصاحبها من مخاطر سيبرانية.
2. التقلبات الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على الاستراتيجيات.
3. محدودية الموارد المالية والبشرية المتخصصة.
4. ضعف الثقافة المؤسسية تجاه المخاطر ومقاومة التغيير.

## المنهجية المؤسسية لإدارة المخاطر:

تتبع المنظمات الرائدة إطاراً متكاملاً يشمل الخطوات الآتية:

1. تحديد المخاطر عبر مراجعة شاملة للبيئة الداخلية والخارجية.
2. تحليل المخاطر لفهم مسبباتها وآثارها المحتملة.
3. تقييم المخاطر وفق مصفوفة الاحتمالية والتأثير.
4. تطوير استراتيجيات الاستجابة (التجنب، التخفيف، النقل، القبول).
5. تنفيذ الاستجابات عبر خطط الطوارئ وتخصيص الموارد.
6. المتابعة والمراجعة الدورية لضمان الملاءمة والاستجابة للتغيرات.

## الأطر العالمية المرجعية

**اعتمدت المنظمات الدولية عدداً من الأطر القياسية التي أصبحت مراجع رئيسة في هذا المجال، من أبرزها:**

1. ISO 31000: معيار دولي عام لإدارة المخاطر.
2. COSO ERM: إطار متكامل لإدارة المخاطر المؤسسية.
3. NIST RMF: لإدارة المخاطر السيبرانية.
4. Basel III: خاص بالمؤسسات المالية والمصرفية.

## توصيات للمنظمات اليمنية

إن اعتماد نهج علمي في إدارة المخاطر لم يعد ترفاً، بل ضرورة لضمان استدامة المنظمات في اليمن، خصوصاً في ظل ما يشهده الاقتصاد الوطني من تقلبات وتحديات استثنائية. ومن أبرز التوصيات العملية في هذا السياق:

1. إرساء ثقافة مؤسسية واعية بالمخاطر من خلال التدريب والتوعية لجميع المستويات الإدارية.
2. تبني أطر عالمية مبسطة تتناسب مع قدرات المؤسسات اليمنية، مثل ISO 31000.
3. تعزيز المرونة المالية عبر خطط للطوارئ وإدارة السيولة.
4. بناء قدرات بشرية متخصصة في مجالات التدقيق وإدارة المخاطر.
5. تطوير أنظمة معلوماتية لمتابعة المخاطر وتحديثها بشكل دوري.
6. تفعيل التنسيق بين القطاعين العام والخاص لتبادل الخبرات وتطوير سياسات مشتركة لإدارة المخاطر.

إن تطبيق هذه التوصيات يفتح أمام المنظمات اليمنية آفاقاً أوسع لتعزيز استمراريتها، وبناء الثقة مع شركائها المحليين والدوليين، وتحويل بيئة عدم اليقين إلى فرصة للنمو والاستدامة.

> من معالجة خصوصية البيانات والملكية الفكرية والأمن السيبراني استباقيًا، يمكن لمحترفي التمويل التخفيف من التعرض القانوني وإطلاق العنان للقيمة الكاملة للذكاء الاصطناعي.

بقلم: إميلي بوروز جاكوب واكرهاوزن

# اعتبارات قانونية للتخفيف من المخاطر في تنفيذ الذكاء الاصطناعي

يُحدث الذكاء الاصطناعي ثورةً في كيفية عمل المؤسسات، وتحليل بياناتها واتخاذ قراراتها، بما يخص المديرين التنفيذيين الماليين المكلفين، بدفع عجلة الابتكار والتحكم في المخاطر، يُمثل الذكاء الاصطناعي فرصةً وتحديًا في آنٍ واحد.

وفي حين يتضح العائد المُحتمل على الاستثمار، غالبًا ما تكون المخاطر القانونية والتنظيمية أقل وضوحًا، لكنها لا تقل أهمية. فيما يلي سبعة اعتبارات قانونية رئيسة لمساعدة القادة الماليين على فهم المخاطر والتخفيف منها عند دعم مبادرات الذكاء الاصطناعي أو الإشراف عليها.

### 1. خصوصية البيانات وحمايتها أمران في غاية الأهمية:

غالبًا ما تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على كميات هائلة من البيانات، بما في ذلك معلومات شخصية ومالية وتجارية حساسة، يُعدّ الامتثال لقوانين خصوصية البيانات أمرًا بالغ الأهمية؛ إذ تفرض لوائح مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوربي، وقانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا، وغيرها من قوانين الولايات الناشئة، متطلبات صارمة على جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها ومشاركتها.

**ينبغي للمنظمات أن تضمن ما يلي:**

- تجمع البيانات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي ومعالجتها قانونيًّا، مع الحصول على الموافقة المناسبة عند الحاجة.
- اتباع مبادئ تقليل البيانات، باستخدام البيانات الضرورية فقط لتطبيق الذكاء الاصطناعي المقصود.
- وضع تدابير أمنية قوية للبيانات لمنع الوصول غير المصرح به أو الخروقات أو سوء الاستخدام.
- اعتمادًا على الاختصاص القضائي، تحترم حقوق صاحب البيانات - مثل الحق في الوصول إلى البيانات الشخصية أو تصحيحها أو حذفها - وتفعيلها.
- عدم الامتثال لقوانين خصوصية البيانات يمكن أن يؤدي إلى غرامات كبيرة ودعاوى قضائية وضرر للسمعة، بغض النظر عن الصناعة.

### 2. ضع في اعتبارك التحيز والإنصاف والتمييز:

يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي، من دون قصد، أن تُعمّق أو تُضخّم التحيزات الموجودة في بيانات التدريب؛ وذلك يؤدي إلى نتائج غير عادلة أو تمييزية، هذا الخطر موجود في أي قطاع؛ بدءًا من التوظيف والترقيات وصولًا إلى تفاعل العملاء وتوصيات المنتجات.

ولتخفيف هذه المخاطر، ينبغي للمنظمات أن تجري ما يلي:

- إنشاء إجراءات للإشراف البشري على قرارات الذكاء الاصطناعي ذات التأثير العالي.
- إجراء عمليات تدقيق منتظمة لنماذج الذكاء الاصطناعي لتحديد التحيزات المحتملة ومعالجتها.
- استخدم مجموعات بيانات متنوعة وتمثيلية للتدريب والتحقق.
- تنفيذ مقاييس العدالة وبروتوكولات الاختبار لضمان المعاملة العادلة للأفراد والمجموعات كافة.
- كن على اطلاع بالمعايير القانونية المتطورة المتعلقة بالتمييز والعدالة، مثل: قوانين مكافحة التمييز والتوجيهات الصادرة عن الهيئات التنظيمية.

### 3. المشهد التنظيمي وعدم اليقين بشأن الامتثال:

يتطور الإطار القانوني المحيط

بالذكاء الاصطناعي بسرعة. في الولايات المتحدة، أشارت عديد من الوكالات الفيدرالية، بما في ذلك لجنة التجارة الفيدرالية، ولجنة تكافؤ فرص العمل، إلى أنها ستطبق القوانين الحالية على حالات استخدام الذكاء الاصطناعي.

وقد دخلت قوانين ولايات خاصة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك كاليفورنيا ويوتا، حيز التنفيذ العام الماضي؛ علاوة على ذلك، ستدخل قوانين كولورادو وإلينوي، وربما ولايات أخرى، حيز التنفيذ في عام 2026م، وعلى الصعيد العالمي، سيفرض قانون الاتحاد الأوربي للذكاء الاصطناعي، الذي سيُطبق بالكامل على معظم المؤسسات في أغسطس 2026م، إطارًا متدرجًا قائمًا على المخاطر لأنظمة الذكاء الاصطناعي ذات النطاق خارج الحدود الإقليمية.

**ينبغي للمنظمات الآتي:**

• مراقبة القوانين الناشئة والتوجيهات التنظيمية عبر الولايات القضائية الرئيسة.

• تعيين فريق متعدد الوظائف للإشراف على حوكمة الذكاء الاصطناعي والامتثال له.

• وثق الغرض وتصنيف المخاطر والضمانات لكل حالة استخدام للذكاء الاصطناعي.

• التخطيط لالتزامات الإفصاح المستقبلية على سبيل المثال، وتقييمات الأثر، أو تصنيفات المخاطر.

• تعمل إدارة الامتثال الاستباقية على تقليل مخاطر إجراءات التنفيذ وتدعم تبني الذكاء الاصطناعي المستدام في جميع القطاعات.

## 4. إستراتيجيات الملكية الفكرية والترخيص:

تتضمن مشاريع الذكاء الاصطناعي مسائل ملكية فكرية فريدة تتعلق بملكية البيانات وحقوق الملكية الفكرية في الأعمال المُولّدة باستخدام الذكاء الاصطناعي. ينبغي للمؤسسات ضمان أن تُترجم استثماراتها في الذكاء الاصطناعي إلى مزايا تنافسية مستدامة، لا إلى ثغرات قانونية.

**تتضمن إستراتيجيات التخفيف من المخاطر ما يلي:**

- تراخيص آمنة لجميع مجموعات البيانات التابعة لجهات خارجية أو النماذج المدربة سابقًا.
- تناول ملكية الملكية الفكرية في الاتفاقيات كافة مع الموظفين والمقاولين والبائعين.
- استكشف الأسرار التجارية وحقوق النشر وحماية براءات الاختراع للأصول الرئيسة للذكاء الاصطناعي.
- الحفاظ على السجلات الداخلية لتطوير النموذج والإصدارات والتأليف.
- تساعد إستراتيجية الملكية الفكرية القوية على حماية أصول المنظمة وتقليل مخاطر النزاعات المكلفة.

## 5. توزيع المخاطر التعاقدية:

غالبًا ما تتطلب مشاريع الذكاء الاصطناعي التعاون مع الموردين والمستشارين وشركاء التكنولوجيا، وتُعدّ صياغة العقود بدقة أمرًا أساسًا لتوزيع المخاطر وتحديد المسؤوليات ووضع توقعات واضحة.

ينبغي للمنظمات التأكد من أن العقود:

• تحديد نطاق العمل والمنتجات النهائية ومعايير الأداء (بما في ذلك اتفاقيات مستوى الخدمة ) لحلول الذكاء الاصطناعي بشكل واضح.

• معالجة البيانات وملكية المخرجات وحقوق الاستخدام والتزامات السرية.

• تحديد المسؤولية عن الأخطاء أو خروقات البيانات أو الانتهاكات التنظيمية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي.

• تضمين أحكام الدعم المستمر والصيانة والتحديثات لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

• تحتوي على تعهدات وضمانات بشأن بيانات التدريب والأداء والامتثال.

• ضمن حقوق التدقيق ومعايير الأداء ومحفزات الإنهاء.

## 6. الشفافية والرقابة وإدارة المخاطر:

يخضع الذكاء الاصطناعي لتدقيق متزايد من الجهات المعنية - المستثمرين والجهات التنظيمية والعملاء والجمهور - الذين يتوقعون استخدامه بمسؤولية وأخلاقية، وخاصة المؤسسات، يعني هذا ضمان دمج مخاطر الذكاء الاصطناعي في ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية الأوسع نطاقًا. تشمل المخاطر الرئيسة سوء استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بسبب نقص ضوابط الوصول أو التدريب، وعدم القدرة على شرح أو تبرير القرارات التي تتخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي، والانحراف غير المنضبط عن الأنموذج، وهو ما يؤدي إلى نتائج غير دقيقة أو غير متوقعة.

**ينبغي للمنظمات أن:**

• اعتماد إطار عمل لحوكمة الذكاء الاصطناعي يتضمن المدخلات القانونية والمخاطر والتقنية.

• تتطلب القدرة على شرح النموذج لأدوات صنع القرار التي تؤثر في الأفراد أو العمليات.

• تتبع سلوك نظام الذكاء الاصطناعي ومراجعته بمرور الوقت، مع إعادة التدريب بحسب الحاجة.

• تنفيذ ضوابط الوصول والمسؤوليات القائمة على الأدوار والتدريب على الاستخدام الأخلاقي.

## 7. الأمن السيبراني والاستجابة للحوادث:

قد تُسبب أنظمة الذكاء الاصطناعي ثغرات أمنية سيبرانية جديدة، بما في ذلك مخاطر تتعلق بسلامة البيانات، والتلاعب بالنماذج، والهجمات العدائية؛ لذا يجب على المؤسسات إعطاء الأولوية للأمن السيبراني لحماية أصول الذكاء الاصطناعي والحفاظ على الثقة.

**تتضمن أفضل الممارسات ما يلي:**

• دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي في إطار الأمن السيبراني الأوسع للمنظمة.

• إجراء تقييمات أمنية منتظمة واختبارات اختراق لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

• تطوير خطط الاستجابة للحوادث الخاصة بالتهديدات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي واختبارها.

بنـــك
مملوك
للدولة
%100

# الخدمات والمنتجات المصرفية والرقمية

IBAN
رقم الحساب
المصرفي الدولي

الحسابات
البنكيـة
بانواعهـا

Swift
إرسال وإستقبال
الحوالات الخارجيـة
(NBOYYESA)

NATIONAL BANK OF YEMEN
البنك الأهلي اليمني

قريباً إصدار بطاقات
ماستركارد العالمية

www.nbyemen.com

ATM
أجهزة وبطاقات
الصـراف الآلـي

تطبيـق
الأهـلي
موبايـل

GET IT ON Google Play
Download on the App Store

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience الخبرة والثقة

خدمة العملاء: 02 250581 / 02 250582

Marketing Team

مركز المستشارين اليمنيين
للخدمات المالية والمحاسبية والإدارية
Yemeni Consultants Center
For Financial, Accounting & Administrative Services

فريق عمل متميز في الأداء يعمل بروح الفريق المتطلع إلى التطوير الدائم باعتباره جزءًا من العمل الجماعي في إدارة المركز

## شعارنا

الإرتقاء والتميز في الأداء، والتمسك بالقيم المهنية، والسعي إلى أحداث التغيير وصولاً للأفضل

## رؤيتنا

بناء مؤسسة علمية مهنية رائدة من التميز والإبداع والتعليم الموجه بالتدريب في إعداد قادة المستقبل في المجالات المالية والمحاسبية والإدارية، تكون إحدى نوافذ المعرفة المالية والمحاسبية والإدارية المعاصرة التي تطل من خلالها المؤسسات على التطورات والتغيرات المعاصرة

## رسالتنا

السعي الدائم لتطوير مستوى الأداء للموارد المالية والإدارية وتنظيم الحسابات المالية، وإيجاد العديد من الخيارات والبدائل في الموازنة بين الجانب الأكاديمي والمهني والعملي لتقديم الخدمات المالية والمحاسبية والإدارية

## المهنية

تبنى «المهنية» على تقديم خدمات تدريبية واستشارية متميزة ذات جودة عالية تفوق توقعات عملائنا، وتمكنهم من التفوق وزيادة قدراتهم التنافسية وتحقيق العالمية في الأداء

## استراتيجيتنا

نبذل قصارى جهدنا لتقديم الخدمات التي تطلبها الجهات المستفيدة بمستوى الكفاءة الذي يتوقعونه كحد أدنى وبتكلفة معقولة

## قيمنا

- الالتزام بالجودة
- الابتكار والإبداع
- المصداقية
- الشفافية
- التواصل

- السعي للتميز
- الدقة في التفاصيل
- ديناميكية العمل

# معنيون بتقديم نموذج رفيع المستوى للأداء الإداري

نخلق حلول متكاملة لعملك في مكان واحد، فريق متكامل لتكوين وإدارة عملك، حلول التعاقد الخارجي المتكاملة في الأعمال والمحاسبة بشتى مجالاتها وفروعها... نحن نلبي احتياجاتك، ونقوم بتحويل خطتك إلى أفعال، ثم نقوم بإرشادك عبر تقديم الاستشارات، ونراقب سير العمل للحصول على الأرباح في شركتك،،،

- الابتكار في العمل
- الموثوقية التامة
- تحقيق الأهداف

شارع التسعين- عدن- اليمن
90 Street- Aden- Yemen
+967 771718695
+967 736633793
www.yccfa.com
info@yccfa.com